

المحتويات

- ٣ كلمة سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
ولي العهد رئيس المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

نظرة عامة

- ٦ مقدمة
٧ الإنجازات والتحديات
٩ الخطط المستقبلية
٩ ملخص تنفيذي

المحاور الاستراتيجية

- ١٤ شكل توضيحي للمحاور الاستراتيجية والبرامج والمبادرات
١٦ تعزيز البنية التحتية للاتصالات
برنامج ١ // البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
برنامج ٢ // تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي
برنامج ٣ // الأمن السيبراني والسلامة على الإنترنت
٢٦ رفع الثقافة والمهارات الرقمية
برنامج ٤ // الشمولية الرقمية
برنامج ٥ // صقل المهارات الرقمية
٣٢ تعزيز التنمية الاقتصادية
برنامج ٦ // الابتكار وتعزيز روح المبادرة
برنامج ٧ // المحتوى الرقمي
٣٨ تحسين الوصول الي الخدمات العامة
برنامج ٨ // الجيل الثاني من خدمات الحكومة الإلكترونية المتكاملة
٤٢ إثراء الفوائد المجتمعية
برنامج ٩ // التعليم الإلكتروني
برنامج ١٠ // الصحة الإلكترونية
برنامج ١١ // الإنترنت والمجتمع

الخاتمة

- ٥٠ رصد وتقييم التقدم المحرز
٥٠ الخلاصة

**كلمة رئيس
مجلس إدارة
المجلس
الأعلى
للاتصالات
و تكنولوجيا
المعلومات**

نظراً للأهمية البالغة لتطوير قطاع الاتصالات باعتباره أحد الدعام الأساسية للتنمية، فقد بات من الضروري إعداد خطة وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم جميع جوانب الرؤية الوطنية للتنمية بدءاً من الحفاظ على استمرارية النمو الاقتصادي ومروراً بتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية ووصولاً للحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.

وترتكز الخطة الإستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٥ على التقدم الملحوظ الذي شهدته دولة قطر خلال السنوات الماضية في هذا القطاع خاصة منذ تأسيس المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كمنظم لقطاع الاتصالات وواضع للاستراتيجيات والسياسات والبرامج اللازمة.

وتؤكد هذه الخطة الطموحة علي التزام الحكومة بتكثيف الجهود لبناء قطاع اتصالات حيوي يدعم رؤية البلاد في بناء اقتصاد المعرفة ، كما تبرز المعالم والملامح الرئيسية التي ستساعد دولة قطر علي أن تلعب دوراً هاماً في صناعة المحتوى الرقمي العربي وتنمية صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وفي السنوات الخمس القادمة بإذن الله سنقوم بإرساء بنية تحتية للاتصالات تضاهي أحدث المستويات العالمية حيث ستستثمر الدولة نحو ٥٥٠ مليون دولار لتسريع بناء شبكة اتصالات من الألياف الضوئية تحقق نسبة تغطية تتجاوز ٩٥٪ من المنازل في قطر. كما سنقوم بإطلاق القمر الصناعي "اسهيل" في عام ٢٠١٣ وذلك بالتعاون مع شركة يوتلسات الفرنسية.

وفي ظل هذه المعطيات، سيكثف المجلس الأعلى للاتصالات جهوده لدعم الأجهزة الحكومية بتوفير المزيد من الخدمات والمعاملات الالكترونية مما سيسهم في تطوير وزيادة فاعلية الخدمات المقدمة للأفراد والمؤسسات.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لحث القطاع الحكومي والشركات علي زيادة استخدام التكنولوجيا في كافة أنشطتهم، وکلي ثقة بأننا سنحقق رؤيتنا الوطنية الهادفة إلي تحقيق المزيد من التقدم والرخاء لجيلنا وللأجيال القادمة.

والله ولي التوفيق،

تميم بن حمد آل ثاني
ولي العهد

الاستراتيجية الوطنية للاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات

نظرة عامة



حققت دولة قطر تقدماً ملموساً في اتجاه إقامة قطاع حيوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتتمكن من خلاله من إدامة اقتصاد قوي ومتنوع ومواصلة إثراء حياة كافة أفراد المجتمع.

نظرة عامة

الإنجازات والتحديات

الخطط المستقبلية

ملخص تنفيذي

لقد أدركت القيادة الحكيمة في دولة قطر ومنذ ما يقارب العقد، أن المستقبل المزدهر للأمم يرتبط بقدرتها على استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ما حدا بها الى وضع تصور لقطر في رؤيتها الوطنية ٢٠٣٠ كمجتمع متقدم قادر على تحقيق النمو ذاتياً وتوفير مستويات معيشية مرتفعة للأجيال الحالية والمستقبلية، كما أدركت عدم إمكانية تحقيق ذلك دون الالتزام بتطوير قطاع حيوي ونشط لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد تأسس المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ictQATAR) في ٢٠٠٤ ليصبح الجهة الحكومية المسؤولة عن تنظيم قطاع الاتصالات وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات بالدولة. ومع مضي العالم قدماً نحو اقتصادات المعرفة التي تعتمد على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والمعلومات، أضحى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاعباً حيوياً في مجالات الاقتصاد القائم على الابتكار ومحفزاً للقطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث يمكن لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدولة تحقيق التنوع الاقتصادي والنمو المنشود، فضلاً عن دفع عجلة الابتكار وتشجيع روح المبادرة وخلق فرص عمل جديدة وتنمية المهارات الرقمية للعاملين والذي من شأنه ان يوفر أيد عاملة متميزة معلوماتياً وقادرة على ترك بصمة في مجتمع المعرفة.

وعلي الصعيد العالمي، فقد حقق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما يقارب من خمسة بالمائة من النمو المحرز في الناتج المحلي الإجمالي، ونحو ٥,٤ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في ٢٠٠٨، ويتوقع زيادة هذا الرقم ليصل الى ٨,٧ بالمائة في ٢٠٢١.

وإذا نظرنا الى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعيداً عن أهميته الاقتصادية نجد أن لديه القدرة على التعامل مع القضايا الاجتماعية بشكل معمق، فهو قادر على تحقيق التقدم في قطاع التعليم من خلال تحسين سبل الوصول للتعليم وتوفير التعليم المستدام خارج قاعات الدرس، كما انه يسهل من إيصال الخدمات الصحية ويحسن من كفاءة وفعالية المعاملات الحكومية، ويساعد كذلك علي زيادة مشاركة أفراد المجتمع في عملية اتخاذ القرارات. إضافة الى ذلك يوفر هذا القطاع إمكانية أكبر لذوي الاحتياجات الخاصة والفئات المهمشة لتحقيق مطالبهم كما يشجع على تنمية الموروث الثقافي والديني بتحويله إلى محتوى رقمي. ويمكن لهذا القطاع أيضا إثراء حياة الأفراد بربطهم مع بعضهم البعض وتهيئة أرضية خصبة للتعاون والتفاعل البيني بطرق غير مسبوقة.

الإنجازات والتحديات

لقد مثل وضع وتنفيذ خطة رئيسية شاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠٠٥ اللبنة الأولى التي تم البناء عليها والانطلاق منها لتحقيق تقدم ملموس في هذا المضمار. وقد أدت هذه الخطة جنباً إلى جنب مع الالتزام الثابت لدولة قطر بتوفير الموارد بالإضافة الي إشراف المجلس الأعلى للاتصالات عليها إلى تحقيق تقدم ملحوظ خلال فترة قصيرة نسبياً في عدد من المجالات هي:-

« زاد الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل القطاعين العام والخاص بصورة مضطربة حيث وصل إلى ٢,١ مليار دولار في عام ٢٠١٠ وفقاً للعديد من الدراسات وأبحاث السوق. وتتنظر شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى قطر باعتبارها مركز استقطاب حيوي للتقنية وتتطلع للاستثمار فيها

« تنامي البنية التحتية للاتصالات في قطر وتطورها بسرعة كبيرة بجانب النمو المستمر لشبكات الجيل القادم التي توفر القدرة على تحقيق اتصالات فائقة السرعة، عزز من كفاءة الخدمات وزاد من موثوقيتها ونطاق استخدامها، كما أن إطلاق القمر الصناعي الجديد عالي القدرة «أسهيل» عام ٢٠١٣، ومد شبكة الكابلات البحرية المغمورة سيزيد من سرعات الاتصال وسعة النطاق الترددي وعرضه

« حققت المنافسة الناجمة عن تحرير السوق منافع وفوائد جمة للمستهلكين والشركات أدت إلى انخفاض أسعار خدمات الهاتف المحمول والثابت وبالتالي إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي من ١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١,٦ في ٢٠١٠

« تبسيط المعاملات الحكومية إذ يوجد حالياً أكثر من ٣٦٠ خدمة معلوماتية ومعاملاتية توفرها الحكومة الإلكترونية من خلال بوابة دولة قطر علي الانترنت «حكومي»

وهناك عدة مؤشرات تظهر مدى متانة وقوة الأساس الذي أرسته دولة قطر لتعزز فرص تقدمها نحو المستقبل منها:-

« بلغ معدل انتشار الهاتف النقال في قطر ١٦٧ في المائة، مسجلة بذلك واحد من أعلى المعدلات في العالم حيث بلغ المتوسط العالمي ٧٦ في المائة، في حين بلغ متوسط انتشار الهواتف النقالة في البلدان المتقدمة ١١٦ في المائة

« في ٢٠١٠، بلغ عدد الأسر التي لديها أجهزة كمبيوتر في قطر حوالي ٨٩ في المائة وبلغت نسبة الأفراد الذين يملكون جهاز كمبيوتر ٨٥ في المائة

« قفز استخدام الأسر لخدمة النطاق العريض (البرود باند) من ٤١ بالمائة في ٢٠٠٨ إلى ٧٠ بالمائة في ٢٠١٠

نظرة عامة

الإنجازات والتحديات

الخطط المستقبلية

ملخص تنفيذي

« خلال ٢٠١١ ، صنفت قطر ضمن أفضل ٢٥ دولة في مؤشر الجاهزية الشبكية الصادر حديثاً عن المنتدى الاقتصادي العالمي من بين ١٣٨ دولة شملها التقرير

« ستواصل سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة قطر نموها ومن المتوقع أن تحقق معدل نمو سنوي مركب من خانتين

ورغم التقدم الكبير والملحوظ في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطر إلا أن نجاحه المستقبلي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة البلاد على تخطي العقبات الرئيسية التي قد تعيق التقدم المطلوب في هذا القطاع. وقد حدد الأعلى للاتصالات مجموعة من التحديات الكبرى التي يتوجب على قطاعات الدولة مواجهتها للتمكن من مواصلة تطوير قطاع اتصالات مبتكر، شامل وتنافسي لتلبية الاحتياجات المستقبلية والطموحة التي تتطلع إليها البلاد. وتتمثل هذه التحديات في التالي:

قضايا بنية الاتصالات: تطورت البنية التحتية للاتصالات في قطر بشكل كبير، وتعتبر الاستثمارات الحكومية والخاصة الراهنة في هذا القطاع للتوسع جيدة وواعدة، إلا أن التحول إلى اقتصاد المعرفة يتطلب بنية تحتية متينة وشاملة توفر اتصالات فائقة السرعة (Broadband) ومتاحة لكافة القطاعات من أجهزة حكومية وشركات وأفراد. لكن ذلك لم يتحقق بعد؛ حيث لم ترتق سرعات النطاق العريض الحالية لنطاق السرعات المطلوبة لتلبية احتياجات البلاد. وعلى الرغم من أن قطر قد حققت قفزات هائلة في اتجاه استبدال التقنيات القديمة بأخرى حديثة، إلا أن مواكبة طلب المستهلكين أمر ليس بالهين لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار متطلبات التكنولوجيا الجديدة ووسائل الإعلام التي تحتاج لإنترنت سريع وواسع النطاق ومعدات أكثر تطوراً وتعقيداً.

نقص المهارات الرقمية: على الرغم من سعي الأجهزة الحكومية والمؤسسات التعليمية الحثيث لتبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودمجها في حياة الأفراد وفي النظام التعليمي، إلا أن قطر ما زالت تتخلف عن كثير من الدول المتقدمة في مجال محو الأمية الرقمية، إذ يفتقر العديد من المواطنين للمهارات الرقمية والمعرفية المتوفرة لدى أقرانهم في الدول المتقدمة واللازمة للمشاركة في الاقتصاد الرقمي العالمي.

افتقاد بيئة محفزة للأعمال: ينقص قطر البيئة المناسبة التي تمكنها من قطع خطوات كبيرة تجاه خلق صناعة نابضة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهي تحتاج إلى تحديث السياسات واللوائح لحماية مصالح المستخدمين، وجذب المزيد من الاستثمارات وخلق نماذج أعمال لتحفيز تطوير المحتوى الرقمي وخاصة المحتوى الرقمي العربي، كما تحتاج أيضاً إلى دعم روح المبادرة لدفع النمو المستدام في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

علاوة على ذلك تواجه قطر أيضاً بعض الضغوط الاجتماعية الملحة مثل الحاجة إلى ضبط تكاليف الرعاية الصحية المرتفعة، تطوير خدمات عامة أكثر كفاءة، دمج ذوي الاحتياجات الخاصة على نحو أكبر في المجتمع وتحفيز الشباب ورقمنة الموروث والتراث الثقافي؛ ونظراً لعدم اكتمال تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطر لا تستطيع الدولة حالياً على معالجة هذه القضايا بشكل كامل.

الخطط المستقبلية

تقف قطر اليوم أمام منعطف هام. ففي حال اتخذت الإجراءات الحاسمة وهيئت المصادر المناسبة لحل المشاكل المذكورة أعلاه فإنها تكون قد استغلّت فرصة غير مسبوقة لتسريع تقدمها في اتجاه التحول الى دولة ذات اقتصاد معرفي رائد.

ومع زيادة المشاريع الاستثمارية الضخمة والانفاق الحكومي وكذلك نمو عدد السكان بوتيرة مستمرة تصل نحو ٢,١ بالمائة في المتوسط سنوياً خلال السنوات الخمس القادمة، يصبح إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد القطري وحياة كل فرد أمراً أكثر إلحاحاً. ومن أجل التنافس عالمياً في مجال المواهب والوظائف والاقتصاد، يتوجب على قطر الاستمرار في دفع النمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتباره الدعامة الرئيسية والقوي المحركة للاقتصاد وجوانب الحياة المختلفة. إن الهدف من الخطة الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٥ هو مواصلة الزخم الحالي وتسريع وتيرة التطور في قطاع الاتصالات. وترتكز هذه الاستراتيجية على الخطة الرئيسية الأولى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تأخذ في الاعتبار الأبحاث والدراسات التي أجريت للوقوف على حالة المشهد الرقمي الحالي في دولة قطر بالإضافة الى المؤشرات والمعايير الإقليمية والدولية لهذا القطاع. وتضع الاستراتيجية خارطة طريق للتطورات والتحديات المستقبلية والتي تحدد بشكل واضح الأهداف والغايات الرقمية لدولة قطر، علاوة على تحديد الاستراتيجيات والمبادرات اللازمة لتحقيقها خلال السنوات الخمس القادمة. ويقود المجلس الأعلى للاتصالات هذا الجهد الوطني مع مساهمة الجهات المعنية على نطاق الدولة كافة.

ملخص تنفيذي

تقوم الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على أساس خطة خمسية تتضمن رؤية بناء اقتصاد المعرفة في قطر لدفع عملية التنمية المستدامة وتحقيق النفع والرفاهية لكافة المواطنين.

بحلول العام ٢٠١٥ ستستفيد قطر من حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف المجالات خاصة فيما يتعلق بقطاع الاعمال وعللي مستوي الأفراد، كما ستزيد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتغدوا أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي. وتهدف الخطة الي تحقيق ثلاث نتائج هي:-

- « ارساء قطاع اتصالات محلي نشط يكون بمثابة الأساس لبناء اقتصاد المعرفة
- « إثراء وتحسين نوعية حياة جميع أفراد المجتمع من خلال ربطهم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- « ريادة قطر اقليمياً بلعبها دوراً حيوياً في صناعة المحتوى الرقمي العربي

وتهدف الاستراتيجية أيضاً إلي تحقيق الأهداف القياسية التالية:-

- « مضاعفة مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي (٣مليار دولار)
- « مضاعفة القوى العاملة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٤٠,٠٠٠)
- « ربط ٩٥٪ من المنازل والشركات بإنترنت النطاق العريض (broadband) فائق السرعة
- « تبني كافة شرائح المجتمع الإنترنت والتكنولوجيا (٩٠ بالمائة من السكان)
- « تحقيق إمكانية الولوج والفعالية لكافة الخدمات الحكومية الحيوية (١٦٠ خدمة)

نظرة عامة

الإنجازات والتحديات

الخطط المستقبلية

ملخص تنفيذي

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم تطوير إطار استراتيجي شامل يحوي خمسة محاور استراتيجية تعتبر المكونات الرئيسية المطلوبة لخلق مستقبل رقمي مستدام والتي ستجعل من قطر دولة رائدة في اقتصاد المعرفة. وتماشى هذه المحاور وتنسجم مع الأهداف الوطنية الأشمل والأعم للحكومة القطرية المبينة في الرؤية الوطنية الشاملة لدولة قطر ٢٠٣٠، كما تتناغم البرامج المدرجة تحت هذه المحاور مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية ٢٠١١-٢٠١٦. وتتمثل هذه المحاور الاستراتيجية في:-

تعزيز البنية التحتية للاتصالات ضمان تأسيس بنية تحتية متطورة وآمنة

إن توفير سبل الاتصال ببنية تحتية آمنة، عالية السرعة وذات قدرة عالية من الأمور الهامة والحيوية لتنمية الاقتصاد الوطني ولتطوير منتجات وخدمات مبتكرة. وتعتمد الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الي تحقيق الأمور التالية:

« بناء بنية متقدمة من شبكات الجيل القادم للاتصالات تشمل شبكة وطنية للنطاق العريض من الالياف الضوئية ومدعمة ببرنامح طموح للأقمار الصناعية

« تطوير نظام حديث ومرن لوضع السياسات واللوائح

« تطبيق تدابير حماية أمن وسلامة البيئة الرقمية من خلال هيكل قانوني وتشريعي وطني

« تهيئة بيئة تنافسية ومستديمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

« تحفيز صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير منتجات وخدمات مبتكرة

رفع الثقافة والمهارات الرقمية

دعم الكفاءات البشرية وتطوير المهارات الرقمية لتمكين الابداع والابتكار

لتحقيق اكبر استفادة من الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية الهائلة لا بد من تنسيق الجهود الوطنية لتضم جهود التوعية بما في ذلك برامج التدريب وحملات التوعية. وتشمل هذه الجهود:

« تكوين قوى عاملة لتقنية المعلومات تملك المعرفة والمهارات اللازمة لتحقيق مزيد من الابتكار في هذا المجال

« تحقيق تبني شبه كامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

« تمكين الأفراد من المشاركة التامة في اقتصاد المعرفة

« وضع محتوى توعوي شامل وموجه لرفع الثقافة الرقمية بالإضافة الي خطة تدريبية تهدف الى صقل المهارات الرقمية لدي جميع أفراد المجتمع وخاصة موظفي القطاع الحكومي والخاص

تعزيز التنمية الاقتصادية

تهيئة بيئة محفزة للابتكار ولبناء سوق اتصالات قوية

من أجل وضع أساس قوي لصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعمل قطر علي بناء بنية تحتية متطورة وأمنة؛ تنمية المهارات الرقمية لتمكين الابتكار؛ تطوير القوانين والتشريعات التنظيمية لدفع عجلة التنمية في سوق الاتصالات؛ وتطوير الوسائل والأدوات التي تمكن قطاع الأعمال من الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا واخيرا تشجيع الطلب على التطبيقات والخدمات المبتكرة.

تحسين سبل الوصول الي الخدمات العامة ضمان استخدام التطبيقات المبتكرة للنهوض بالخدمات العامة

إن دفع وتشجيع الهيئات الحكومية والأفراد علي تبني التكنولوجيا بطرق متطورة ومبتكرة لأمر ضروري لتوفير الجيل القادم من الخدمات الحكومية الالكترونية والذي بدوره سيساعد على توفير وتطوير مجموعة واسعة من الخدمات العامة وتشجيع تطوير خدمات تقنية محلية.

وتتضمن البرامج الجارية الجهود التالية:-

« بناء مركز موحد للبيانات الحكومية

« تعزيز أمن الخدمات الحكومية الالكترونية

« تأسيس شبكة اتصالات حكومية موحدة لربط كافة الهيئات الحكومية وضمان التدفق الآمن للبيانات

إثراء الفوائد المجتمعية

الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات للنهوض بالخدمات التعليمية والصحية والخدمات الأخرى المقدمة للمواطنين

تدرك الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفوائد العديدة التي ستعود على المجتمع من زيادة استخدام التكنولوجيا. وسترکز البرامج الجاري تنفيذها حاليا على الامور التالية:

« الصحة: تحسين النظم الصحية وجعلها أكثر كفاءة من خلال زيادة الوصول الي المعلومات الطبية وسجلات المرضى

« التعليم: تشجيع استخدام وتبني التكنولوجيا في النظام التعليمي

المجتمع: وضع برامج وطنية واجراء دراسات بحثية لمعرفة دور الانترنت والتكنولوجيا وأثرهم على المجتمع

ويبين الفصل التالي التحليل التفصيلي للاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٥، ملقيا الضوء على البرامج والمبادرات التي تندرج تحت المحاور الاستراتيجية السابقة.

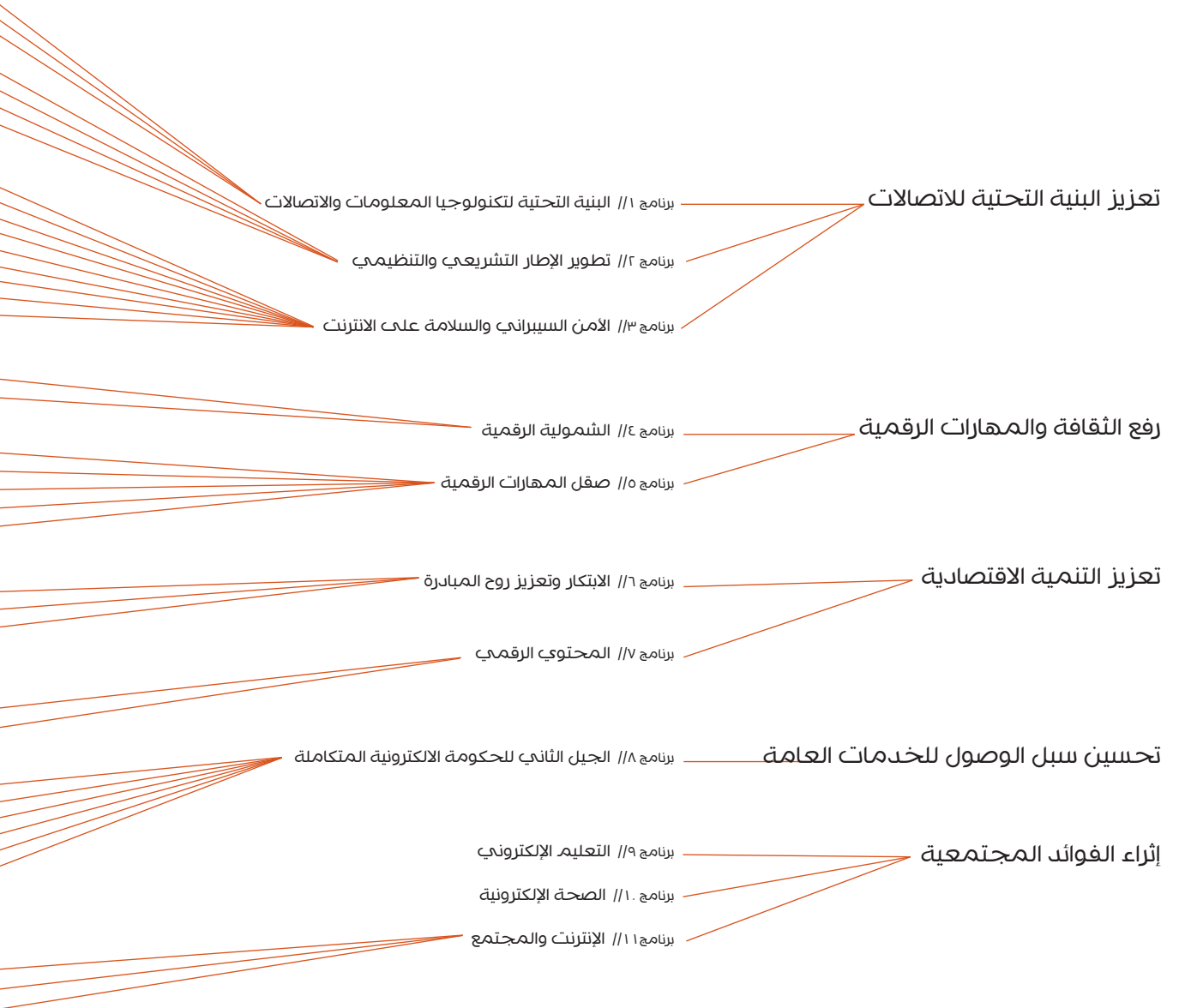
الاستراتيجية الوطنية للاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات

المحاور الإستراتيجية // البرامج و المبادرات

شكل توضيحي للمحاور الاستراتيجية والبرامج والمبادرات

البرامج

المحاور الاستراتيجية



المبادرات

- الشبكة الوطنية للنطاق العريض
- الإنترنت فى الأماكن والحدائق العامة
- الربط الدولي والأقمار الصناعية
- المستهلك والحقوق الرقمية
- سياسات وخطط الطيف الترددي
- تشريعات التجارة الالكترونية
- قضايا تنظيمية
- حماية البنية التحتية للمعلومات الحساسة
- بناء القدرات الفنية ومهارات الأمن السيبراني
- تأمين تكنولوجيا المعلومات الحكومية
- الفريق القطري للاستجابة لطوارئ الحاسبات
- قانون جرائم الإنترنت
- قانون الخصوصية الرقمية
- الخدمات الحكومية لشهادة البنية الأساسية للمفتاح العام
- الحوكمة ومبادئ السلامة على الإنترنت
- تمكين مستخدمي الانترنت
- النضج الرقمي
- النفذ الرقمي ومنالية الويب
- تحفيز العمل بمجال تكنولوجيا المعلومات
- صقل القدرات الرقمية لدى طلاب الجامعات
- برامج التدريب المهني على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- بيئة العمل الافتراضية
- التعليم الالكتروني والتعلم مدى الحياة
- حاضنات الأعمال
- تعزيز استخدام الشركات لتكنولوجيا المعلومات
- رفع الوعي بالتجارة والخدمات المصرفية الالكترونية
- برنامج المحتوى الرقمي
- الخطة الوطنية لرقمنة التراث الوطني
- ربط الهيئات الحكومية
- مركز البيانات الحكومية
- برنامج الأمن والمصادقة
- المعايير التكنولوجية للجيل القادم من الخدمات الحكومية المشتركة
- الجيل القادم من بوابة الدفع الإلكتروني الحكومية
- الجيل القادم من الخدمات الحكومية
- التكنولوجيات الناشئة
- حوكمة الإنترنت
- أثر الإنترنت على المجتمع

تعزير البنية التحتية للاتصالات



ان وجود بنية تحتية قوية ومتينة للاتصالات من الأمور الهامة والضرورية لتحقيق الأهداف المبينة في الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٥. فسهولة وسرعة الاتصال بالإنترنت يمثلان أساس كافة النشاطات الاجتماعية والاقتصادية. كما أن توفر بنية تحتية قوية وآمنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعمل كقوى محفزة للتطورات المستقبلية في قطاع الاتصالات المحلي ويساعد على سهولة النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها من قبل القطاعات الأخرى.

ويسعى مزودو الخدمات في مختلف انحاء العالم جاهدين لتلبية الطلب المتزايد على شبكات اتصال أكثر سرعة وأماناً. وتحاول قطر بدورها مواجهة هذا التحدي من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج التي ستعزز من سرعة وتوسيع النفاذ الرقمي. بحيث يمكن لجميع المواطنين وقطاع الأعمال النفاذ الى الخدمات المعلوماتية والمعاملاتية التي يحتاجون إليها لزيادة الانتاجية وتقليل تكلفة خدمات الهاتف والانترنت فائق السرعة.

برنامج ١ // البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تهدف الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٥ على مدى السنوات الخمس القادمة الى بناء بنية تحتية متطورة ذات سرعات وقدرات عالية تماثل ما هو موجود لدى أكثر بلدان العالم تطوراً لمساعدة قطر على تبوء مكانة رائدة في هذا المجال. وستوفر تلك البنية التحتية السعة المطلوبة لاستيعاب السرعة المتزايدة للنطاق العريض والحجم الهائل من البيانات المتداولة بين المستخدمين، كما ستعزز ربط قطر داخليا ودوليا وهو ما سيسهم في بناء مجتمع رقمي متكامل يحصل جميع أفرادها على فرص متساوية للنفاذ إلى التكنولوجيا.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وضخ استثمارات كبيرة من قبل هذين القطاعين. وسيقوم الأعلى للاتصالات بالتعاون مع القطاعين العام والخاص بتنفيذ المبادرات التالية بغية تعزيز البنية التحتية للاتصالات. وستوفر البنية التحتية السعة المطلوبة لاستيعاب السرعة المتزايدة للنطاق العريض والحجم الهائل من البيانات المتداولة بين المستخدمين، كما ستعمل على ربط جميع الأفراد داخل دولة قطر وخارجها وهو ما سيسهم في بناء مجتمع رقمي شمولي قائم على المعرفة يحصل جميع أفرادها على فرص متساوية للنفاذ إلى التكنولوجيا.

الشبكة الوطنية للنطاق العريض

قامت دولة قطر بتأسيس شركة مستقلة - الشركة القطرية لشبكة الحزمة العريضة (Q.NBN) لتسريع بناء شبكة اتصالات وطنية من الألياف الضوئية. وستستثمر الدولة نحو ٥٥٠ مليون دولاراً أمريكياً في هذه الشركة التي ستركز فقط على تنفيذ البنية التحتية لشبكة البرودباند فائقة السرعة ليقوم مزودو الخدمة المرخص لهم بعد ذلك بتزويد الخدمة لقاء مقابل مادي معين لتوفير خدمات متطورة للمستهلكين وقطاع الأعمال. وتهدف الشبكة الوطنية للنطاق العريض الي تحقيق تغطية تتجاوز ٩٥ بالمائة من المنازل بكافة انحاء الدولة بحلول ٢٠١٥. وقد تم تطوير هذه المبادرة الحكومية بالتشاور

تعزيز البنية التحتية للاتصالات

رفع الثقافة والمهارات الرقمية

تعزيز التنمية الاقتصادية

تحسين سبل الوصول للخدمات
العامّة

إثراء الفوائد المجتمعية

مع مشغلي الشبكات الحاليين والتي من شأنها ان تدعم باقات البرودباند المقدمة من جانب هؤلاء المشغلين، كما ستساعد الشبكة على تهيئة البيئة المناسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتقديم الخدمات المتطورة المقترنة بوجود شبكات الألياف بصرية وسرعات اتصال عالية مثل ضبط حركة المرور وكفاءة الطاقة.

وتتميز الشبكة أيضا بالخصائص التالية: -

« **السرعة**: ستدعم الشبكة توفر سرعات انترنت لا تقل عن ١٠٠ ميجا بايت في الثانية للوصلات الداخلية من الألياف الموصلة للمنازل

« **الإتاحة**: توفر الخدمات لكافة شرائح المجتمع بأسعار تنافسية وفي متناول الجميع

« **النفاذ المفتوح**: ستوفر الشبكة نفاذا مفتوحا وعادلا لمزودي الخدمة دون ادني تمييز او تحيز وذلك من خلال وضع معايير ومبادئ تشريعية ثابتة لضمان التوافق الأمثل

الإنترنت فى الأماكن والحدائق العامة

في ٢٠٠٧ أطلق الأعلى للاتصالات مبادرة حدائق الانترنت لتوفير خدمة الانترنت اللاسلكي المجاني لرواد الحدائق العامة بالدوحة . وقد شهدت المبادرة انطلاقها الأولى في ثلاث حدائق عامة وهي الرمييلة والشيراتون ودحل الحمام كمرحلة أولى. ولاقت هذه الخدمة اقبالا كبيرا من قبل شريحة عريضة من السكان في قطر خاصة ممن ليس لديهم خدمة انترنت في منازلهم أو من يجدون في سعر توصيل الخدمة ما يمنعهم من شرائها، اذ فاق عدد مستخدمي هذه الخدمة ١٠٠,٠٠٠ مستخدم خلال عام واحد في الفترة من ٢٠٠٩ الي ٢٠١٠. وقد حدا هذا النجاح بالمجلس إلى توسيع نطاق الخدمة في المزيد من الحدائق العامة على مدى السنوات الخمس القادمة ليكون منتزه الوكرة العام وكورنيش الخور بداية انطلاق المرحلة الثانية لهذه الخدمة.

وخلال العامين الماضيين (٢٠٠٨-٢٠١٠) توفرت خدمة الانترنت اللاسلكي في حديقة أسباير وفي سوق واقف وهما مكانين مفضلين لدى كثير من المتنزهين، كما تتجه بعض المؤسسات الخاصة مثل المطاعم ومجمعات التسوق والمواقف الخاصة الي توفير خدمة الانترنت اللاسلكي بداخلها، وبحلول العام ٢٠١٥ تنوي دولة قطر توفير هذه الخدمة في أغلب الحدائق والأماكن العامة .

الربط الدولي والأقمار الصناعية

تفرض طبيعة شركات الأعمال المتعددة الجنسيات والتركيبة السكانية لدولة قطر التي تضم مقيمين من مختلف أنحاء العالم - وجود شبكة اتصالات قوية وفعالة لكافة شرائح المجتمع، ويقود المجلس الأعلى للاتصالات وشركات القطاع الخاص مجموعة من الجهود المبذولة حاليا تجاه تحقيق هذا الهدف ومنها: -

بحلول ٢٠١٥ سيم ربط
٩٥% من منازل دولة قطر
بانترنت النطاق العريض
فائق السرعة.

« **نظام الكوابل البحرية:** تقوم شركة جلف بريدج انترناشيونال وهي شركة قطرية مختصة في الكوابل البحرية ، بتنفيذ مشروع الكابل البحري المغمور وذلك لربط دول الخليج العربي بالشبكات الدولية مباشرة وتلبية الطلب المتزايد على الانترنت فائق السرعة. ويتوقع ان يتم الانتهاء من هذا الكابل نهاية ٢٠١١ ليكون بمثابة رابط اضافي قوي لتسريع خدمة الانترنت.

« **القمر الصناعي القطري:** تم تصميم هذا البرنامج لتوفير وتعزيز جودة خدمات الاتصالات في دولة قطر والدول المجاورة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بما في ذلك خدمات النطاق العريض والبث (Broadband and Broadcast). ويمثل المشروع خطوة هامة ضمن الجهود الحالية للمجلس الأعلى للاتصالات لإقامة كيان مؤسسي للأقمار الصناعية وبناء صناعة محلية مستدامة للاتصالات عبر الأقمار الصناعية على المدى الطويل، إضافة الي احتلال قطر موقع مميز وانتقائي في السوق الاقليمية والعالمية في هذا المجال. ومن أجل تحقيق هذا الهدف عقد المجلس الأعلى للاتصالات في مايو ٢٠١٠ اتفاقية شراكة مع شركة يوتلسات الفرنسية لبناء وتشغيل القمر الصناعي القطري الجديد «أسهيل» عالي التقنية. وسيحسن هذا القمر المزمع اطلاقه في ٢٠١٣ من نطاق التغطية وقدرة الاتصالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط آسيا.

برنامج ٢// تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي

رغم ان تبني الأسس الرئيسية للبنية المعلوماتية من الأمور المهمة جدا لتأسيس بنية تتحقق فيها كامل الأهداف، فإن هذه الاجراءات وحدها غير كافية لضمان تحقيق تلك الأهداف. وبغض النظر عن الامكانيات الفنية المستخدمة او الخدمات المقدمة، فمن الضروري توفير القوانين والسياسات التي تضمن مشاركة المعلومات بأمان، وبدون فقدان حقوق المستهلكين. وكجزء من الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٥، يلتزم المجلس الأعلى للاتصالات بتأمين بيئة تشريعية وتنظيمية في دولة قطر تشجع على النمو والاستثمار وتواكب أحدث التطورات التكنولوجية. وقد ساعدت التشريعات والمبادئ التوجيهية التي تم اتخاذها العام الماضي على زيادة تنافسية وافتتاح قطاع الاتصالات.

وسيعمل المجلس الأعلى للاتصالات على وضع إطار تنظيمي شامل مصمم خصيصاً لتحفيز الاستثمار والحد من معوقات السوق. كما سيدعم ذلك الإطار التنظيمي الاندماج بين وسائل الإعلام الرقمي ووسائل التكنولوجيا بأكملها، وذلك من خلال توفير أطر تراخيص داعمة والالتزام بمبدأ الحياد التكنولوجي مع وضع آليات واضحة لتفعيل هذه الأطر التنظيمية على أرض الواقع.

وسيركز الأعلى للاتصالات خلال السنوات الخمس القادمة على تحقيق هذا الهدف من خلال صياغة سياسات تضع في الحسبان الاحتياجات الناشئة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستتمركز جهود المجلس في المرحلة القادمة حول وضع تشريعات هدفها الأساسي:

« حماية البيانات والمعلومات الرقمية الشخصية من سوء استخدام الغير والتعامل معها بشكل مسؤول لحماية المستخدم النهائي

« جذب الاستثمارات، وتوفير نماذج أعمال تحفز تنمية المحتوى الرقمي

« حماية حقوق الملكية الفكرية لمنتجات المحتوى الرقمي

« إزالة المعوقات التي تحد من المنافسة في تقديم خدمات الشبكات من خلال وضع معايير عادلة تحقق مبدأ الحياد التكنولوجي وتضمن التوافق بين الشبكات

المستهلك والحقوق الرقمية

سيستمر المجلس الأعلى للاتصالات في العمل على ضمان استفادة المستهلكين من المنافسة في سوق الاتصالات المحلي، وسيقوم بتزويدهم بالمصادر والمعلومات الهامة في الوقت المناسب بما يمكنهم من اتخاذ القرارات بوعي، علاوة على مواصلة تعزيز عملية تلقي شكاوى المستهلكين مع الالتزام بمبدأ الشفافية مع كل من المستهلك ومقدم الخدمة. وسيقوم المجلس أيضا بوضع ضوابط لضمان أمن وسلامة معاملات المستهلكين عبر الإنترنت وكذلك حماية معلوماتهم وبياناتهم الشخصية الرقمية من سوء الاستخدام والتعامل معها بمسؤولية.

سياسات وخطط الطيف الترددي

مع استحداث المزيد من التقنيات، يزداد الطلب على الطيف الترددي باضطراد، لذا يجب تنظيمه بعناية كافية. ويتمثل دور المجلس الأعلى للاتصالات في تحقيق التوازن بين مصلحة الجمهور والمصالح التجارية في ما يتعلق بتوزيع الطيف وتخصيصه. ولضمان تحقيق هذا الهدف وضع المجلس الخطة الوطنية لتخصيص الترددات، وأجرى استشارة عامة لمراجعة هذه الخطة في ٢٠١٠. وسيتم تنفيذ الخطة الوطنية لتخصيص الترددات في ٢٠١١ لضمان اتمام إجراءات تقييم وتخصيص الترددات بشفافية، وتلبية احتياجات الجمهور في امن الاتصالات، وضمان قابلية التشغيل البيئي لجميع تقنيات الاتصالات المتاحة، والحد من القيود التنظيمية، ودعم وتشجيع الابتكار والمنافسة، وتوفير طيف ترددي للتقنيات المستقبلية المبتكرة.

تشريعات التجارة الإلكترونية

صدر قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية القطري بمرسوم أميري بتاريخ ١٨ اغسطس ٢٠١٠، مما جعل إجراء الاتصالات والمعاملات المالية عبر الإنترنت جائزة قانونيا. ووفر القانون الضمانات اللازمة لحماية الشركات والمستهلكين كما حدد مهام وسلطات المجلس التنظيمية في هذا الصدد. وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة، سوف يطور المجلس الأعلى للاتصالات اللوائح والبروتوكولات التنظيمية ذات الصلة بقانون التجارة الإلكترونية لتعزيز حماية المستهلك، وتأمين البيانات وحماية الخصوصية.

قضايا تنظيمية

وكجزء من المسؤوليات التنظيمية التي تقع على عاتق المجلس الأعلى للاتصالات، يعمل المجلس مع مقدمي خدمات الجوال للتأكد من أن أبراج البث الخلوي في جميع

تعزيز البنية التحتية للاتصالات

رفع الثقافة والمهارات الرقمية

تعزيز التنمية الاقتصادية

تحسين سبل الوصول للخدمات العامة

إثراء الفوائد المجتمعية

ستستثمر دولة قطر نحو
٥٥٠ مليون دولار لتسريع
بناء شبكة اتصالات وطنية
من الألياف الضوئية
للمنازل.

أنحاء قطر آمنة وليس لها أي تأثير ضار على البيئة. وسوف يقوم المجلس بوضع اللوائح التي تحدد الممارسات التنظيمية للحد من تعرض الأفراد للترددات اللاسلكية والمجالات الكهرومغناطيسية. كما تهدف هذه اللوائح الفنية التي ستتواكب وتنسجم مع المعايير الدولية التي تحدد معدلات التعرض والحماية، التي حماية الجمهور من أي آثار صحية ضارة وضمان استشارة السلطات المختصة وإخطارها قبل تركيب الأجهزة الراديوية.

برنامج ٣// الأمن السيبراني والسلامة على الإنترنت

يعد توفير شبكة اتصالات آمنة أحد الأمور الهامة لغرس الثقة الرقمية في جميع أفراد المجتمع، وضمان حماية الأفراد والشركات والهيئات الحكومية من التهديدات التي قد يتعرضون لها على شبكة الإنترنت وما ينتج عن ذلك من تعطل واضرار.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف تعاوننا كبيرا بين القطاعين العام والخاص لتدعيم جهود المجلس الأعلى للاتصالات الرائدة في جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالأمن المعلوماتي عبر الهيئات العامة والشركات الخاصة والتي تعد الأكثر أهمية لضمان سلامة وسير العمل لدي الجمهور ومجتمع الأعمال.

وسواصل المجلس الأعلى للاتصالات العمل عن كثب مع الجماعات والمنظمات الدولية لتنسيق الردود والاستراتيجيات الوقائية للتعامل مع قضايا أمن الإنترنت العابرة للحدود.

ومن خلال هذه الجهود، تصبح قطر مزودة بأحدث الأدوات والأساليب للتعامل مع مهددات الأمن السيبراني.

وتشمل مبادرات المجلس ما يلي:

حماية البنية التحتية للمعلومات الحساسة

سيستمر المجلس الأعلى للاتصالات في تطوير الاستراتيجيات وتنفيذ السياسات لحماية نظم البنية المعلوماتية الهامة للأمن القومي، مثل تلك المستخدمة في شبكات الطاقة، إنتاج النفط والغاز، المعاملات المالية، الرعاية الصحية والعمليات الحكومية.

وسيعمل المجلس أيضا على التأكد من قدرة أنظمة المعلومات الحكومية على دعم عمليات الدوائر الحكومية وذلك من خلال الحفاظ على سرية وتكامل وتوفير المعلومات الموارد والأصول التقنية.

وستتخذ الإجراءات التالية لحماية البنى التحتية المعلوماتية:

« تحديد البنى التحتية المعلوماتية الهامة

« وضع سياسة قومية لحماية البنى التحتية للمعلومات الحساسة تضمن اجراءات الحماية الضرورية وأدوار الجهات المعنية الرئيسية

« التنسيق مع الجهات التنظيمية الأخرى لضمان تحديث السياسات

« نشر الوعي بين الجهات المعنية فيما يتعلق بالضوابط الأمنية الملائمة

وعلاوة على ذلك، سيوسع المجلس الأعلى للاتصالات خلال السنوات الخمس القادمة نطاق استخدام برنامج التوثيق والمصادقة والذي يسمح للأفراد النفاذ الي المعلومات المتوفرة على البوابات الحكومية الالكترونية عن طريق استخدام البطاقة الشخصية الذكية.

بناء القدرات الفنية ومهارات الأمن السبراني

سيواصل الأعلى للاتصالات جهوده لتحسين مستوى المهارات الرقمية لدي موظفي القطاع الحكومي والعاملين بالمنظمات الهامة الأخرى. وسيتركز هذا الجهد على تحسين المستوى العام لقدرات الامن المعلوماتي للهيئات الحكومية والشركات والأفراد من خلال تقديم أحدث نظم التدريب والتعليم.

تأمين تكنولوجيا المعلومات الحكومية

سيطور المجلس الأعلى للاتصالات سياسات ومعايير أساسية لأمن المعلومات بالإضافة الى مشروع لاعتماد الهيئات الحكومية التي تفي بتلك المعايير وهو ما سيضمن سلامة وحماية المعلومات والأصول الالكترونية الحكومية من أي هجمات وجرائم الكترونية. هذا بالإضافة الى توفير أدوات مرنة تساعد الهيئات الحكومية في تقييم وحماية أصولهم بأحدث الضوابط التكنولوجية.

وسيوسع الأعلى للاتصالات نطاق استخدام برنامج التوثيق الحالي من أجل تأمين عمليات المصادقة والترخيص لموظفي الدولة والشركات والمواطنين القطريين والمقيمين. ويستخدم هذا البرنامج نظام بطاقة الهوية الذكية والتي تعد مدخلا موثوقا وأمنا للمعلومات المتوفرة عبر بوابات الحكومة الالكترونية.

الفريق القطري للاستجابة لطوارئ الحاسبات

يعمل الفريق القطري للاستجابة لطوارئ الحاسبات (كيو سيرت) التابع للمجلس الأعلى للاتصالات في الوقت الراهن بالأسلوب الاستباقي للتحري عن الملفات الخبيثة واكتشاف التهديدات المختلفة والتأكد من إمكانية اكتشاف الهجمات ومنعها قبل أن تسبب أضراراً حقيقية. ولهذا الغرض تم إنشاء مركز قيادة عملية الأمن الحكومي The Government Security operation Command Centre واستخبارات أمن المعلومات Cyber Security Intelligence ومرصد هانيبوتس Honeypots monitors .

وتمثل هذه الخطوات تطورات جديدة في الشبكات الحكومية والقومية وتقوم بتحليل اي ظواهر من أجل ضمان أن يكون التعامل مع حوادث الانترنت تعاملًا مبنيا على أدلة وبراهين حقيقية ومنسقا بصورة جيدة. وعلاوة على ذلك فقد تمكن الفريق القطري للاستجابة لطوارئ الحاسبات من ترسيخ ممارسات وأساليب لتحري المخاطر والتي تشمل أحدث أنظمة الأدلة الجنائية الرقمية وقدرات تحليل البرمجيات الخبيثة. ويوفر الفريق القطري للاستجابة لطوارئ الحاسبات أيضا

تعزيز البنية التحتية للاتصالات

رفع الثقافة والمهارات الرقمية

تعزيز التنمية الاقتصادية

تحسين سبل الوصول للخدمات العامة

إثراء الفوائد المجتمعية

يعمل الأعلى للاتصالات

مع الجهات الاخرى

المعنية لتطوير اطار

تشريعى لحماية

خصوصية المعلومات

الشخصية الرقمية.

قنوات لتعزيز الجاهزية الأمنية وقدرات الاستجابة في حالات الطوارئ وذلك من خلال تنفيذ برامج تدريب ظرفية (برامج تضع المتدربين في مواقف قد يتعرضون لها يوميا فيما يتعلق بأمن الشبكات). وستستمر هذه الجهود خلال السنوات الخمس القادمة مع اجراء تحديثات مستمرة لقدرات الأدلة الجنائية والتنسيق المستمر مع حكومات العالم والجهات المعنية.

قانون جرائم الإنترنت

في عام ٢٠١٠ شكلت وزارة الداخلية لجنة من عدة جهات معنية من أجل إعداد تشريع لجرائم الانترنت للتعامل مع أي جرائم ترتكب عبر الوسائل الالكترونية. وتشمل هذه الجرائم كل من الأعمال الفنية غير القانونية مثل النفاذ غير القانوني، اعتراض وتخريب الشبكات والأعمال الإجرامية العامة مثل الجرائم ضد الانسانية والجرائم ضد الممتلكات. وعملت اللجنة على موائمة القانون مع اتفاقية بودابست وأكملت صياغة مسودة القانون أواخر عام ٢٠١٠. وتقوم وزارة الداخلية حاليا بتحريك مشروع القانون عبر الإجراءات التشريعية. وضمت اللجنة ممثلين من المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنيابة العامة القطرية وقوة الأمن الداخلي والقوات المسلحة القطرية.

قانون الخصوصية الرقمية

يعمل المجلس الأعلى للاتصالات مع الجهات الأخرى المعنية لتطوير إطار قانوني لحماية خصوصية المعلومات الشخصية والتي تعد امرا ضروريا لتنمية قطاع الاتصالات في قطر. وسيوفر الإطار القانوني المستهدف استكماله نهاية ٢٠١١ الحد الأدنى لحماية الخصوصية المطلوبة لكل القطاعات بما في ذلك القطاع المالي وقطاع التعليم وقطاع الصحة والأجهزة المنوطة بتطبيق القانون. وسيعتمد هذا الإطار أفضل الممارسات العالمية المطبقة في هذا الصدد مع الحفاظ على روح الابداع ومبدأ الحياد التكنولوجي.

الخدمات الحكومية لشهادة البنية الأساسية للمفتاح العام

سيطور المجلس الأعلى للاتصالات برنامج الخدمات الحكومية لشهادة البنية الأساسية للمفتاح العام Public Key Infrastructure والذي سيمكن من الاستخدام الآمن والفعال للشهادات الرقمية للبنية الأساسية. وسيوفر البرنامج مجموعة كاملة من خدمات أمن المحتوى للجهات الحكومية والتي تتضمن خدمات تشفير المعلومات والتوقيع الالكتروني وخدمة عدم التنصل، كما سيخدم هذا البرنامج خطط معالجة الكوارث والتي تتطلب استخدام شهادة البنية الأساسية للمفتاح العام من أجل ضمان حماية كل الوثائق بناء على التصنيف الأمني لها. ويوفر قانون التجارة والمعاملات الالكترونية الحالي غطاء قانونيا للتوقيع الالكتروني للوثائق الحكومية ويعتبر أساسا لشهادة البنية الأساسية للمفتاح العام.

الحوكمة ومبادئ السلامة على الإنترنت

من أجل نشر وتشجيع ثقافة الاستخدام الآمن للإنترنت بين جميع افراد المجتمع وخصوصا فئة الشباب، سيشكل المجلس الأعلى للاتصالات لجنة مستقلة تضم ممثلين من القطاعات ذات العلاقة في قطر للتعاون في وضع سياسات ومبادئ توجيهية للسلامة على الانترنت. وستقوم اللجنة بمراجعة أفضل الممارسات العالمية المتعلقة بالسلامة على الإنترنت للوقوف على الممارسات التي يمكن تبنيها للاستخدام المحلي، والعمل مع مزودي خدمات الإنترنت المحليين لوضع المعايير التي بموجبها يتم تحديد المحتويات غير اللائقة.

تعزيز البنية التحتية للاتصالات

رفع الثقافة والمهارات الرقمية

تعزيز التنمية الاقتصادية

تحسين سبل الوصول للخدمات
العامة

إثراء الفوائد المجتمعية

تمكين مستخدمي الإنترنت

ان زيادة وعي الجمهور بالمخاطر والتهديدات الإلكترونية وتشجيع مشاركة وتبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة على الإنترنت بين كل فئات المجتمع من أكثر الطرق فعالية لتحقيق الحد الأقصى من السلامة على الإنترنت . وكان المجلس الأعلى للاتصالات قد اطلق سلسلة من حملات التوعية لرفع الوعي بمبادئ السلامة علي الإنترنت، وسيبني على هذه الجهود خلال السنوات الخمس القادمة من خلال برنامج الأمن السيبراني والسلامة على الإنترنت.

وستتكرس جهود هذا المشروع في توعية الدوائر الحكومية والشركات والمواطنين بدولة قطر بالمخاطر والتهديدات الالكترونية وضمان حصولهم على المعلومات والأدوات المناسبة للحماية من هذه المخاطر. وخلال السنوات الخمس القادمة سيقوم المجلس الأعلى للاتصالات باتخاذ الاجراءات التالية:

« رفع مستوى الوعي بين فئات السكان المعرضين للمخاطر

« تنظيم المزيد من حملات التوعوية، وتوفير برامج تدريب وتطوير أدوات لتسهيل تبادل المعرفة بين كل أفراد المجتمع

« اجراء ورش عمل في المدارس للمدرسين والطلاب حول السلامة على الانترنت وكيفية التعامل مع قضايا الإنترنت مثل التعدي الالكتروني، الخصوصية والشبكات الاجتماعية

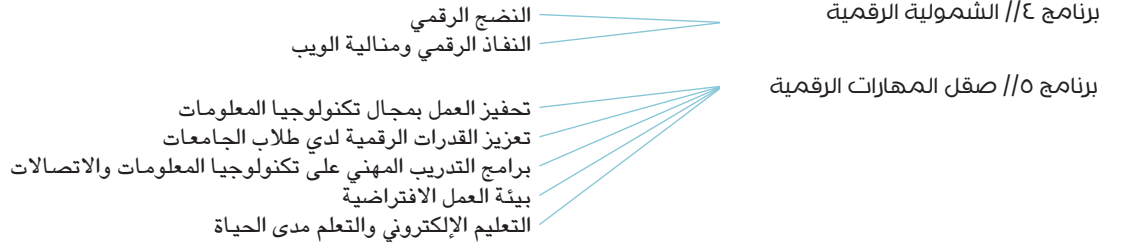
« تكوين مجموعة عمل لوضع منهج دراسي للسلامة على الإنترنت لمختلف الصفوف الدراسية

20

الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

15

رفع الثقافة والمهارات الرقمية



شهدت السنوات الخمس الماضية ارتفاعا كبيرا في معدلات تبني واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين جميع أفراد المجتمع القطري. فقد ارتفع استخدام الأسر لخدمات البروباند وحدها الي الضعف خلال العامين الماضيين (٢٠٠٨-٢٠١٠)، واحتلت قطر المرتبة الثالثة اقليميا في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كثير من الأفراد لا يدركون تماما كيف يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تحسن نوعية حياتهم بينما يتردد البعض في الاستفادة من التكنولوجيا بشكل كامل بسبب المخاوف التي تتعلق بالمخاطر التي تهدد الأمن والسلامة على الإنترنت. وهناك أيضا الكثير من الأفراد تنقصهم المهارات الكافية لتحقيق الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات. ويتحسين القاعدة المعرفية و المهارات الرقمية لدي جميع أفراد المجتمع. سيمكن ادارة هذه المخاطر بصورة مناسبة وبالتالي زيادة معدلات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن خلال البرامج المبيئة أدناه، سيوفر المجلس الأعلى للاتصالات وشركاؤه الفرص والموارد لتطوير المهارات الرقمية وتحسين فرص الجميع في الوصول الي التكنولوجيا والاستفادة منها.

برنامج ٤// الشمولية الرقمية

يلتزم المجلس الأعلى للاتصالات بتوفير مجتمع رقمي تكاملي يحصل جميع أفراداه على فرص متساوية في الوصول للتكنولوجيا والمساهمة في اقتصاد المعرفة. ويهدف برنامج الشمولية الرقمية الي تجسير الهوة الرقمية في قطر من خلال تعزيز جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين فرص توفرها واستخدامها من قبل جميع أفراد المجتمع وقطاع الأعمال عن طريق تحقيق الأهداف التالية:

« تعزيز الثقافة الرقمية بين الأفراد والقوى العاملة

« زيادة تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشركات وبين الأفراد

« تعليم الشركات والأفراد كيفية الاستفادة بشكل فعال من التكنولوجيا

« القياس المنتظم لجاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى استخدامها من قبل السكان والقطاعات الاقتصادية الرئيسية

« تطوير سياسات وخطط لردم الفجوة الرقمية

« ضمان إمكانية وصول جميع أفراد المجتمع القطري الي الخدمات الالكترونية

تعزيز البنية التحتية للاتصالات

رفع الثقافة والمهارات الرقمية

تعزيز التنمية الاقتصادية

تحسين سبل الوصول للخدمات
العامّة

إثراء الفوائد المجتمعية

ومن المبادرات الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف ما يلي:

النضج الرقمي

سيقوم المجلس الأعلى للاتصالات بدراسة وتحليل حالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطر مع التركيز على قياس جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها المحتمل في مختلف القطاعات الرئيسية. ولن تحدد نتائج هذه الدراسة المعايير القياسية للتقدم المستقبلي فحسب، بل سيتم تحليلها أيضاً لتحديد النقاط التي سيتم التركيز عليها في الجهود المستقبلية لرأب الفجوات في المهارات الرقمية. كما سيتم وضع سياسات ومبادرات مستقبلية بهدف توفير قوي عاملة محلية محترفة وماهرة في مختلف مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

النفاز الرقمي ومناخية الويب

لضمان نفاذ جميع أفراد المجتمع وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة لمنتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سيعمل الأعلى للاتصالات مع مركز قطر للتكنولوجيا المساعدة «مدى» من أجل صياغة سياسة «النفاز الرقمي ومناخية الويب». وستساعد هذه السياسة ذوي الاحتياجات الخاصة في التغلب على المعوقات الرئيسية التي تحول دون استخدامهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حياتهم اليومية.

وتلزم السياسة مقدمي خدمات الاتصالات في دولة قطر بتقديم خدمات اتصالات وأجهزة هواتف مؤهلة لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، فضلاً على التزام المواقع الإلكترونية الحكومية بقواعد ومعايير مناخية الويب التي حدتها الرابطة العالمية لشبكة الويب W3C، إضافة الي توفير مجموعة من محطات النفاز الرقمي (كماكينات الصراف الآلي) وتقديم التوصيات لمنتجاتي وموزعي المحتوى الرقمي لتهيئة ذلك المحتوى ليتناسب واحتياجات ذوي الإعاقة، لضمان إمكانية استخدامه من قبل الجميع على حد سواء.

وستركز السياسة على مجموعة من المبادرات التي يقودها مركز قطر للتكنولوجيا المساعدة «مدى» الذي فتح أبوابه للجمهور لأول مرة في يونيو ٢٠١٠. ومنذ ذلك الحين، ساعد المركز المئات من ذوي الإعاقة من خلال تقديم خدمات تدريبية وتقييمية للوقوف على احتياجاتهم من التكنولوجيا المساعدة.

برنامج ٥ // صقل المهارات الرقمية

يساعد وجود قطاع قوي ومبتكر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وإدامة عجلة النمو الذاتي في قطر. فزيادة الطلب المحلي ومعدلات تبني التكنولوجيا عنصرين مشجعين لنجاح قطاع الاتصالات القطري. وطبقاً لدراسة أعدتها مؤسسة البيانات الدولية International Data Corporation فقد زاد الانفاق على مشتريات أجهزة الكمبيوتر والخوادم وخدمات التخزين في قطر بنسبة ٢٣٪ خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠ كما زاد الانفاق على البرمجيات بمبلغ ٢٣ مليون دولار خلال نفس الفترة.

ستساعد سياسة «النفاز
الرقمي ومناخية الويب»
ذوي الاحتياجات الخاصة
في التغلب على
المعوقات الرئيسية
التي تحول دون
استخدامهم لتكنولوجيا
المعلومات والاتصالات
في حياتهم اليومية.

لكن نجاح هذا القطاع يعتمد بصورة كبيرة على قدرة دولة قطر على صقل المهارات الرقمية الضرورية وسط قواها العاملة. وتتضمن المبادرات الخاصة بتحقيق هذا الهدف التالي: -

« العمل مع المؤسسات التعليمية على مختلف مراحلها لتطوير مناهج تعليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

« تعزيز فرص التوظيف والتدريب المتقدم

« تشجيع الشركات على تقديم مزيد من التدريب لموظفيها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال خدمتهم

تحفيز العمل بمجال تكنولوجيا المعلومات

سيشجع المجلس الأعلى للاتصالات توظيف بل وترغيب الشباب القطري على الانضمام لمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعريفهم بالأفاق المستقبلية والواعدة لهذا القطاع الحيوي وكذلك تعريفهم بمدى احتياجات دولة قطر لشباب طموح يختص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعمل بمختلف قطاعات الدولة. وسيتركز جهد المجلس في تنفيذ حملات توعية وسط الطلاب من مختلف المراحل الدراسية بداية من رياض الأطفال ووصولاً إلى المرحلة الثانوية وما بعدها لتوعيتهم بالمستقبل المهني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بهدف تقديم الارشادات وبث الحماس وسط الشباب للالتحاق بهذا المجال كمسار وظيفي واعد.

تعزيز القدرات الرقمية لدى طلاب الجامعات

سيعمل المجلس الأعلى للاتصالات مع مؤسسات التعليم العالي لتعزيز القدرات الفنية والمهارات الوظيفية لدى طلاب الجامعات من أجل تأهيلهم للحصول على وظائف في سوق العمل مستقبلاً. وسيحقق المجلس ذلك من خلال تطوير برامج تعليمية مكثفة للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعقد برامج شراكة مع الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا وجهات العمل المحلية لتوفير التدريب الداخلي علاوة على برامج تبادل الخبرات العالمية.

برامج التدريب المهني على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعد برامج التدريب المهني مصدراً حيوياً للعاملين ليكتسبوا منه المهارات الضرورية واللازمة للتعيين في وظائف تكنولوجيا المعلومات. ويعمل المجلس الأعلى للاتصالات مع المجلس الأعلى للتعليم والمؤسسات المهنية ومؤسسات التعليم العالي في قطر لضمان توفير دورات تدريبية وشهادات برامج للعاملين كما تعمل هذه المؤسسات أيضاً على تشجيع المشاركة في هذه البرامج.

بيئة العمل الافتراضية

يعمل المجلس الأعلى للاتصالات مع وزارة العمل على الاستفادة من التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطبيق بيئة العمل الافتراضية (VOE) أو ما يعرف بنظام العمل عن بعد أو العمل من المنزل من أجل تمكين كل أفراد المجتمع القطري من أن يصبحوا جزءاً من القوي العاملة النشطة في البلاد. ففي ٢٠١٠، انتهى المجلس الأعلى للاتصالات من دراسة أظهرت الكيفية التي يمكن بها للتكنولوجيا أن تتيح المجال لعدد أكبر من الأفراد للعمل من منازلهم خاصة أولئك الذين يواجهون تحديات بدنية واجتماعية. وحددت الدراسة وظائف ومسؤوليات محددة يمكن القيام بها من خلال نموذج بيئة العمل الافتراضية.

تعزيز البنية التحتية للاتصالات

رفع الثقافة والمهارات الرقمية

تعزيز التنمية الاقتصادية

تحسين سبل الوصول للخدمات
العامة

إثراء الفوائد المجتمعية

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها لقياس مدى فعالية تطبيق نموذج العمل عن بعد في خمسة قطاعات (النفط والغاز، القطاع الحكومي، القطاع المالي، قطاع الصحة، وقطاع الاتصالات)، ينفذ المجلس الأعلى للاتصالات مشروع تجريبي رائد مدته عام واحد مع عدة جهات معنية من أجل اختبار نموذج بيئة العمل الافتراضية. وسيقوم المجلس بتوفير البنية التحتية الضرورية بجانب التدريب والدعم لتوفير الترتيبات اللازمة للعمل من المنزل، وبناء على نتائج هذا المشروع التجريبي، ستعمل وزارة العمل على بحث إمكانيات تغيير قوانين العمل والسياسات الحالية لإتاحة المجال لتنفيذ بيئة العمل عن بعد على أساس الدوام الكامل علاوة على التغييرات التي تمت مؤخرا لتمكين نموذج العمل عن بعد بدوام جزئي.

التعليم الإلكتروني والتعلم مدى الحياة

مع بزوغ ظاهرة المجتمع القائم على المعرفة في القرن الحادي والعشرين اصبح هناك حاجة لخلق مجتمع يتعلم مدى الحياة بحيث يسمح لكل الأفراد وبكل حرية اختيار التعليم المناسب بغض النظر عن الزمان او المكان، مما يمكنهم من استغلال قدراتهم لأقصى حد طيلة فترة الحياة، وهذا يدعم النمو الاقتصادي للمجتمع بشكل مباشر ويساعد على استدامة الاقتصاد القائم على المعرفة. ومن أجل المساعدة في تعزيز التعلم مدى الحياة في كافة القطاعات بما في ذلك القطاع الحكومي والأعمال والرعاية الصحية والتعليم، يعمل المجلس الأعلى للاتصالات على نشر ثقافة التعليم الإلكتروني بين الأفراد وهذه المنظمات.

وكجزء من جهوده لنشر ثقافة التعليم الإلكتروني، قام المجلس بتطوير بوابة قطر الوطنية للتعليم الإلكتروني والتي توفر لموظفي الحكومة والقطاع الخاص والأفراد باقة من الدورات التدريبية الذاتية على الانترنت في مجموعة متنوعة من المجالات كالأعمال وتكنولوجيا المعلومات ومهارات الحاسوب والإدارة وغيرها. وقد تلقي حتى الآن أكثر من ٢٠٠٠ شخصاً دورات تدريبية من خلال بوابة التعليم الإلكتروني، من بينهم ٣٠٪ من موظفي الدولة و ١٥٪ من غير العاملين بمجال تكنولوجيا المعلومات. ولاستمرار هذا الزخم القوي، ستركز الجهود المستقبلية للمجلس الأعلى للاتصالات على:-

« تشجيع عدد أكبر من الأفراد للاستفادة من دورات البوابة البالغ عددها ٣٠٠٠ دورة

« تمكين المؤسسات (خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة) من نظم إدارة التعلم الإلكتروني

« دعم جهود مؤسسات القطاع الحكومي ومنظمات القطاع الخاص في مجال التعليم الإلكتروني

« نشر الوعي بأهمية وفوائد التعليم الإلكتروني

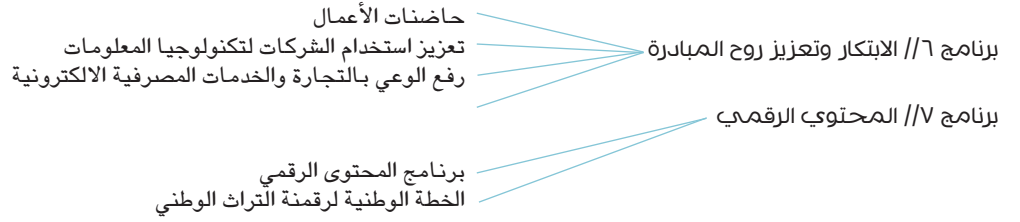
« تقديم الدعم الفني والتدريب للمنظمات لاستخدام وإدارة البوابة

20

الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

15

تعزير التنمية الاقتصادية



بالتعاون مع مؤسسات القطاع العام والخاص، خطى المجلس الأعلى للاتصالات خطوات كبيرة نحو وضع أسس للابتكار في قطاع الاتصالات. ولتحقيق طموحات دولة قطر في أن تصبح محورا ولأعباً اقليمياً رائداً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يعمل المجلس مع المؤسسات العامة والخاصة لإيجاد الدوافع وتهيئة الظروف الملائمة لنشوء أسواق عامة وخاصة جديدة للحلول الإبداعية القائمة على تكنولوجيا المعلومات. وستركز البرامج المستقبلية على الانجازات الكبيرة التي تحققت سلفاً في هذا الصدد ومنها: -

« تحرير سوق الاتصالات بفتح السوق للمنافسة والمشاركة الأجنبية

« تطوير قاعدة قوية للخدمات الالكترونية المقدمة عبر برنامج الحكومة الالكترونية المتكاملة

« تأسيس شركة معلوماتية Malomatia وهي شركة محلية متخصصة في خدمات المعلومات وتعنى بتقديم الخدمات التقنية للهيئات الحكومية والشركات المحلية

والتي جانب ذلك، تقدم واحدة قطر للعلوم والتكنولوجيا تسهيلات وخدمات وبرامج دعم بالإضافة الى بعض اللوائح التجارية الاستثنائية لمساعدة شركات العلوم والتكنولوجيا لتطوير تقنيات وحلول تكنولوجية مجدية وقابلة للتطبيق تجارياً.

وقد نجحت واحدة العلوم في استقطاب عدد من الشركات الريادية من كافة انحاء العالم مثل EADS وExxonMobil وGE وMicrosoft وShell وTotal من أجل تطوير التكنولوجيا الخاصة بها وتسويقها عالمياً علاوة على وضع أساس لشركات التكنولوجيا وتوفير فرص لإقامة شركات فيما بينها. وقد استثمرت هذه الشركات مجتمعة أكثر من ٣٠٠ مليون دولاراً في مشروعات داخل الواحة.

وقام الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي، فرع من مؤسسة قطر، بالاستثمار في مشاريع لتطوير معلمين آيين وألعاب كمبيوتر تفاعلية بغرض تحسين التعليم للأشخاص المعاقين بصرياً وسمعيّاً.

وبمواصلة الاستثمار والدعم المستمر من الحكومة القطرية والجهات المعنية الأخرى، سيستمر المجلس الأعلى للاتصالات في توفير بيئة مشجعة للابتكار وسيقود الجهود لتنمية ونضج سوق تكنولوجيا المعلومات المحلي لتصبح قطر مركزاً رائداً لتكنولوجيا المعلومات. ويهدف البرنامجان التاليان الى تحقيق تلك الرؤية.

برنامج //٦ الابتكار وتعزيز روح المبادرة

يوصفه الجهة الحكومية المسؤولة عن تنظيم قطاع الاتصالات ورعاية الابتكارات التكنولوجية، يلعب المجلس الأعلى للاتصالات دوراً حيوياً وفريداً في تشجيع روح المبادرة لدى الشباب والشركات الناشئة في مجال تقنية المعلومات من نواح عدة أهمها العمل كحلقة وصل بين رواد الصناعة ومؤسسات البحوث وأصحاب الأعمال. وتعتبر المبادرات التالية من مبادرات المجلس الرئيسية لدعم هذا البرنامج :

حاضنات الأعمال

أسس المجلس الأعلى للاتصالات حاضنة أعمال لرعاية ودعم الشركات الناشئة ورجال الأعمال الشباب المهتمين بتكنولوجيا المعلومات مع إعطاء الأولوية للمشاريع العاملة في مجال إنتاج المحتوى الرقمي خاصة المحتوى العربي بغرض تطوير هذه الصناعة.

وستوفر الحاضنة استراتيجية تمويل لدعم مشاريع تكنولوجيا المعلومات والشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا المجال. وستتمثل أوجه الدعم التي يقدمها المجلس الأعلى للاتصالات في: -

« العمل كقناة اتصال بين شركات تكنولوجيا المعلومات ومؤسسات البحوث ورواد الصناعة

« تهيئة بيئة ديناميكية تشجع على الابتكار والابداع

« تنظيم حملات توعية من أجل تحفيز رواد الأعمال المحتملين

« توفير معلومات عن الفرص والمخاطر واتجاهات السوق للشركات الناشئة

تعزيز استخدام الشركات لتكنولوجيا المعلومات

تدرك دولة قطر أهمية بناء قطاع مزدهر من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار جهودها لتنويع اقتصاد البلاد. وللمساعدة نمو هذا القطاع، أنشأت الدولة ممثلة في وزارة الأعمال والتجارة كيانا جديدا تحت اسم «جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة» Enterprise Qatar لدعم قدرات أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خصوصا الشباب منهم، من خلال تهيئة بيئة مساندة تمكن أصحاب المشاريع المبتكرة من تحقيق النجاح بالإضافة الى تقديم موارد ومساعدات مادية.

ويتعاون المجلس الأعلى للاتصالات مع جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الشق الخاص بتكنولوجيا المعلومات من خلال توفير المعرفة وأدوات تكنولوجيا المعلومات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بغية تحسين كفاءة عملياتهم وكذلك المساعدة في تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعزيز البنية التحتية للاتصالات

رفع الثقافة والمهارات الرقمية

تعزيز التنمية الاقتصادية

تحسين سبل الوصول للخدمات العامة

إثراء الفوائد المجتمعية

استثمرت الشركات

العالمية أكثر من ٣٠٠

مليون دولارا في واحدة

قطر للعلوم والتكنولوجيا

فى المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالشركات الصغيرة من خلال مركز حاضنات الأعمال التابع للمجلس.

وبصفة خاصة ستركز مهام المجلس على: -

« تقديم ارشادات ومبادئ توجيهية للشركات التي تسعى لتعزيز حضورها على الانترنت

« توفير معلومات عن تخطيط موارد المشاريع

« مساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة فى إدراك الاعتبارات الأمنية المتعلقة باستخدام البريد الإلكتروني فى الأعمال

« تعزيز استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل هذه الشركات بما فى ذلك البرامج الخاصة بالعمل عن بعد

رفع الوعي بالتجارة والخدمات المصرفية الإلكترونية

سيقدم المجلس الأعلى للاتصالات المزيد من الدعم لنمو وتوسيع أعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية عبر سلسلة من الجهود والمبادرات التي ستشجع الشباب القطري الموهوب علي بدء أعمالهم الخاصة وتنفيذ أفكارهم المبتكرة . وستكون من بين المبادرات الرئيسية فى هذا الصدد وضع السياسات التي تشجع إجراء الأعمال والشراكات عبر الإنترنت إضافة إلي عقد مسابقات لخطط الأعمال كالتى تستضيفها جامعة كارنيجي ميلون.

وفى نفس الوقت سيدعم المجلس الأعلى للاتصالات بل سيجشع عملية المراجعة والتطور المستمر للقوانين المتعلقة بالأعمال والاستثمار مثل قانون العمل والقوانين الخاصة بملكية الاجانب والضرائب التجارية والتخليص الجمركي وتطبيق العقود وإدراج الشركات.

برنامج // المحتوى الرقمي

يشكل المحتوى الرقمي أساس كل شيء على الانترنت بدءاً من الأخبار ومروراً بالبريد الإلكتروني والتجارة الإلكترونية ووصولاً لمحركات البحث، وهو أساس مهم لبناء قطاع اتصالات مبتكر. وبالرغم من احتلال اللغة العربية المرتبة الخامسة على مستوى العالم من حيث عدد الناطقين بها، إلا ان المحتوى الرقمي العربي لا يمثل أكثر من ٣٪ من المحتويات الموجودة على الانترنت.

ويرى المجلس الأعلى للاتصالات أن زيادة إنتاج المحتويات الرقمية العربية والمحتويات الصادرة من المنطقة العربية عبر الاعلام المحلي ومواقع الانترنت المستضافة محلياً ورقمنة التراث الوطني والموروث الثقافي والوثائق المحلية، تمثل جميعها عوامل هامة لتأسيس صناعة محتوى محلية فاعلة تستجيب لاحتياجات المجتمع المعرفية وكذلك مساعدة قطر على لعب دوراً محورياً فى صناعة المحتوى العربي واحتلال مكانة متميزة بين دول المنطقة فى هذه الصناعة.

« تبين أوضاع السوق أن هناك طلب قوى لزيادة المحتوى العربي الإلكتروني ولكن هذا الطلب لم يلقى استجابة بعد

« يتوقع أن ترتفع عائدات مبيعات المحتوى الرقمي لأكثر من الضعف فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال السنوات الخمس القادمة

تعزيز البنية التحتية للاتصالات

رفع الثقافة والمهارات الرقمية

تعزيز التنمية الاقتصادية

تحسين سبل الوصول للخدمات
العامة

إثراء الفوائد المجتمعية

« يفضل ٦٢٪ من مستخدمي شبكة الإنترنت في دول مجلس التعاون
الخليجي التصفح باللغة العربية« تملك دول مجلس التعاون الخليجي اقتصاديات مزدهرة، وسكان معظمهم
من فئة الشباب وأسواق ناشجة للهواتف المحمولة« اللاعبون العالميون في سوق المحتوى الرقمي لا يركزون كثيرا على تطوير
المحتويات المطلوبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقياوعلاوة على ذلك، تملك قطر عدة خصائص ايجابية تساعدها على التميز في
مجال انتاج المحتوى الرقمي العربي منها امتلاك قطاع إعلام ناجح وموارد
كافية لرقمنة التراث الوطني. لكن لتعظيم الاستفادة من امكانيات السوق والمزايا
المحلية، لا بد من التغلب على عدد من العقبات الرئيسية التي يعاني منها السوق
المحلي مثل نقص المهارات ونقص التمويل وغياب نماذج الأعمال المبتكرة.
ولمواجهة هذه التحديات، يقود المجلس الأعلى للاتصالات المبادرات التاليتين:**برنامج المحتوى الرقمي**ستحظي الشركات الناشئة في مجال المحتوى الرقمي على النصيب الأكبر من
الجهود التي ستكرسها دولة قطر لاحتضان الشركات الجديدة في حاضنات
الأعمال. وستساعد الجهود الموسعة التي ستبذل على مدي السنوات الخمس
القادمة لتعزيز روح المبادرة وزيادة استخدام الانترنت وتحديث النظم والقوانين
المتعلقة بالمحتوى الرقمي وتنفيذ بنيات تحتية متقدمة على إقامة سوق رائجة
للمحتوى الرقمي.والي جانب هذه الجهود ، سيضطلع المجلس الأعلى للاتصالات أيضا بمبادرات
أكثر تحديدا تشمل: -« تطوير أدوات مبتكرة لتحسين محركات الترجمة الآلية والتعرف على
الحروف العربية« تطوير برامج لتدريب الطلاب والفنيين علي مجال الإعلام والتسويق
الرقميين

« غرس ثقافة التدوين

« تعديل السياسات للسماح لمزودي خدمات الانترنت المحليين بتوسيع
استضافة مواقع الانترنت وقدرات تخزين البيانات« الإشراف على تسجيل أسماء النطاقات اللاتينية المنتهية بالامتداد (qa.)
وأسماء النطاقات العربية خاصة المنتهية بـ (. قطر)ستضع هذه الخطة قطر
كمحور إقليمي لإنتاج
المحتوى الرقمي العربي
والمحتويات الصادرة من
المنطقة العربية

وللحفاظ على حقوق منتجي المحتوى الرقمي، قاد المجلس الأعلى للاتصالات جهود تطبيق برنامج المشاع الإبداعي Creative Commons في قطر. وسيقوم برنامج «المشاع الإبداعي - قطر» بالعمل مع المجتمع المحلي لتشجيع استخدام مبادئ وتراخيص المنظمة في مختلف الأعمال الإبداعية بهدف تهيئة مناخ محفز للتشارك والتعاون واستخدام المصادر المفتوحة لتعزيز الابتكار، والذي من شأنه أن يساعد على تنمية المحتوى الرقمي العربي. والمشاع الإبداعي هي منظمة غير ربحية تهدف إلى تعزيز مشاركة الأعمال الإبداعية على الإنترنت من خلال توفير تراخيص مرنة للحفاظ على حقوق المحتوى من خلال عملها مع المنظمات والأفراد.

وتعتبر رخص المشاع الإبداعي واحدة من إحدى الوسائل التي تساعد في حماية حقوق منشئ المحتوى الرقمي. وسيواصل المجلس الأعلى للاتصالات استكشاف أساليب ومناهج أخرى للنظر في قوانين حقوق الطبع والنشر وحقوق الملكية الفكرية المعمول بها في قطر حالياً.

الخطة الوطنية لرقمنة التراث الوطني

سيقوم المجلس الأعلى للاتصالات بتطوير خطة وطنية لوضع تراث قطر وثقافتها والأبحاث الأكاديمية والقوانين والمراسيم الحكومية والبحوث الصحية في صورة ملفات رقمية إلكترونية. وستقدم الخطة حوافز للشركات التي ستعمل في هذا المجال لدفع وتشجيع عملية الرقمنة المستقلة للموروث الثقافي والآثار التراثية المهمة.

وسترسم الخطة الخطوط العريضة للتكتيكات الخاصة بتحفيز تطور الشراكات العامة والخاصة في هذا المجال، وتعريف معايير الرقمنة، ورفع الوعي بأهمية المحتوى الرقمي، وكذلك ضمان حفظ أي تسجيلات رقمية مجرد إنشائها واكتمالها وإبقائها مفتوحة المصدر للجميع للاطلاع عليها واستخدامها.

تحسين سبل الوصول للخدمات العامة



لعب القطاع الحكومي دورا فعالا في زيادة معدلات انتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فحسب التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٠-٢٠١١، احتلت قطر المرتبة الثانية عالميا فيما يخص جاهزية القطاع الحكومي لتبنى واستخدام تكنولوجيا المعلومات. ويشير تقرير "المشهد الرقمي في دولة قطر ٢٠١١" الصادر عن المجلس الأعلى للاتصالات الي تقدم القطاع الحكومي على بقية القطاعات الاخرى في قطر في معدلات انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ان سجل القطاع الحكومي مستويات تبنى عالية من حيث استخدام اجهزة الكمبيوتر والاتصال بالانترنت وانترنت النطاق العريض وكذلك استخدام الشبكات المحلية والحضور على الانترنت من خلال المواقع الالكترونية. فحسب التقرير، كان لدي كافة الهيئات الحكومية الرئيسية اتصال بالانترنت النطاق العريض وانتشار كامل لاجهزة الكمبيوتر في ٢٠١٠ كما امتلكت مواقع خاصة بها على الانترنت .

وقد وفرت بوابة دولة قطر التفاعلية على الانترنت " حكومي" - التي تم تحديثها واعادة تصميمها مؤخرا- أكثر من ٣٠٠ خدمة معلوماتية و ٦٠ خدمة معاملتية في ٢٠١٠. وجاري العمل حاليا لإضافة خدمات جديدة للبوابة، ولتعزيز الشفافية والتواصل بين الأجهزة الحكومية، أطلق الأعلى للاتصالات مبادرة الشبكة الحكومية الالكترونية لتكون بمثابة منصة اتصال آمنه وموثوقة لتلبية احتياجات هذه الأجهزة من التدفق الامن للبيانات الهامة فيما بينها.

وخلال السنوات الخمس القادمة سيسعى المجلس الأعلى للاتصالات الي استخدام تطبيقات تقنية مبتكرة لتحسين فعالية وشفافية الحكومة وتقديم خدمات معاملتية ومعلوماتية جديدة لمساعدة الوزارات والهيئات الحكومية الاخرى في تحقيق اهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية ٢٠١١-٢٠١٦. كما سيعمل المجلس ايضا على نشر الوعي بهذه الخدمات والفوائد التي يمكن أن يجنيها الأفراد وقطاع الأعمال من جراء استخدامها.

برنامج ٨// الجيل الثاني من برنامج الحكومة الالكترونية المتكاملة

مدعوما ببنية تحتية موثوقة للاتصالات، يتحرك المجلس الأعلى للاتصالات في اتجاه تعزيز وتكامل العمليات الحكومية باستخدام أحدث الوسائل التي تمكن من تبادل المعلومات بين الهيئات الحكومية وجمهورها من المستخدمين. ويسعى المجلس لتحديث وتوسيع الخدمات الحكومية لإيجاد سبلا جديدة للتفاعل وخدمة المستخدمين، فضلا عن مواصلة جهوده لتحسين سبل الوصول للخدمات الحكومية وتقريبها للجمهور من خلال توفيره قنوات ومنصات وصول متطورة وأمنة. ومن المبادرات الحكومية الرئيسية في هذا المجال: -

برنامج الامن والمصادقة

سيساعد استخدام برنامج قوي للمصادقة في التحقق من هوية المستخدم وتأمين عملية الترخيص (اذن يمنح للوصول الى موضوع ما او لاستعمال كائن محدد مثل ملف او مجلد ولا يمنح الترخيص

تعزيز البنية التحتية للاتصالات

رفع الثقافة والمهارات الرقمية

تعزيز التنمية الاقتصادية

تحسين سبل الوصول للخدمات
العامة

إثراء الفوائد المجتمعية

الامن يقوم بتخطي مستوى المصادقة المخصصة للتحقق من هوية المستخدم) لموظفي الحكومة والشركات والمقيمين والمواطنين القطريين. وتأتي بطاقة الهوية الذكية والمباني الذكية كجزء من هذه المبادرة كما تتضمن هذه المبادرة أيضا وضع معايير وارشادات حكومية للجيل القادم من خدمات المصادقة.

ربط الهيئات الحكومية

يقوم المجلس الأعلى للاتصالات بإنشاء شبكة حكومية مركزية على أحدث طراز لربط كافة الهيئات الحكومية مع بعضها البعض بغية تحسين كفاءة وفعالية الخدمات والعمليات الحكومية وتسهيل تدفق المعلومات ومشاطرة البيانات والتطبيقات والوثائق فيما بينهم. ووصل عدد الهيئات الحكومية المتصلة بـ «الشبكة الحكومية» حتى الآن ١٢ هيئة من ضمنهم: المجلس الأعلى للاتصالات، جهاز الإحصاء القطري، ووزارة التجارة والأعمال. وخلال السنوات الخمس القادمة سيتم تحسين البنية التحتية الحالية وربط عدد أكبر من الوزارات والمؤسسات على رأسهم مؤسسة قطر وجامعة قطر ومؤسسة حمد الطبية.

مركز البيانات الحكومية

يتضمن هذا المشروع انشاء مركز لاستضافة البنية التحتية ونظم تكنولوجيا المعلومات الحساسة. ولا شك ان إنشاء مركز بيانات مركزي يأوي أنظمة الكمبيوتر المهمة والمكونات المتصلة بها والتي تخص كل الكيانات الحكومية، سيحسن من سرعة وكفاءة الوصول الى المعلومات. وسيساعد هذا المركز ايضا في توحيد وتبسيط العمليات واجراءات الصيانة كما سيوفر عدد ا من الخدمات مثل ادارة قواعد البيانات، خدمات استضافة مراكز البيانات، وخدمة ادارة ودعم تكنولوجيا المعلومات. ويتوقع أن يبدأ تأسيس المركز في ٢٠١١.

المعايير التكنولوجية للجيل القادم من الخدمات الحكومية المشتركة

إن وضع مجموعة من المعايير والمبادئ التوجيهية لبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الهيئات الحكومية- بما في ذلك مواصفات الجيل القادم من الخدمات- من شأنه أن يؤدي إلى تبادل معلوماتي يتميز بالكفاءة والانسبابية والأمان بين هذه الجهات وجمهورها من المستخدمين. وخلال السنوات الخمس القادمة سيقوم المجلس الأعلى للاتصالات بتأسيس برنامج موحد للخدمات الحكومية الالكترونية ليساعد على توحيد وتكامل وكذلك توافق الانظمة بمختلف الهيئات. فعلى سبيل المثال، تعتمد البوابتان الجديدتان الخاصتان بالتخليص الجمركي والتوظيف على البنية التحتية ونفس مواصفات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في بوابة «حكومي»، لذا يمكن ان تتكامل هاتين الخدمتين بسهولة وبصورة فعالة مع الخدمات الموجودة على «حكومي» وهو ما يؤدي الى اتساق وتوافق التعاملات الحكومية على شبكة الانترنت.

تقوم الشبكة الحكومية التي تربط كافة الهيئات الحكومية مع بعضها البعض من خلال منصة اتصال موحدة بتحسين كفاءة وفعالية الخدمات والعمليات الحكومية

الجيل القادم من بوابة الدفع الإلكتروني الحكومية

تهدف مبادرة بوابة الدفع الإلكتروني الحكومية الي دعم وجود بوابة واحدة لدفع رسوم المعاملات الحكومية بأسلوب الكتروني على درجة عالية من الأمن والمصداقية، وإعطاء المؤسسات والدوائر الحكومية القدرة على توفير خدمة الدفع الإلكتروني لعملائها كجزء متمم لخدماتها الإلكترونية. وسيسهّم توفر هذه الخدمة إلى تحسين مستوى تقديم الخدمات للمواطنين والعمل على تسهيل الإجراءات وتوفير الوقت والجهد والتكاليف وتحفيزهم على استخدام التطبيقات الإلكترونية لما يساهم في الوصول إلى مجتمع معرفي يواكب التطورات التكنولوجية العالمية . وبإضافة قنوات دفع جديدة وتحسين خدمة العملاء، سيتسع استخدام هذا البرنامج ويصبح أكثر سهولة.

الجيل القادم من الخدمات الحكومية

سيؤدي تطوير الجيل القادم من الخدمات الحكومية الى تحديث الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الهيئات الحكومية ويدفع بها نحو استجابة افضل لاحتياجات المواطنين وقطاع الأعمال. ومن الخدمات التي سيتم تطويرها وازادتها لبوابة حكومي:

« **خدمة التخليص الجمركي:** تهدف هذه الخدمة الى اتمام اجراءات التخليص الجمركي الكترونيا ومن خلال نافذة واحدة من أجل تسهيل عملية التخليص الجمركي وجعلها أكثر شفافية وفاعلية وأقل استهلاكاً للأوراق. وسيوفر هذا البرنامج المعلومات الأساسية للمواطنين والمقيمين والشركات الخاصة بإجراءات التخليص الجمركي.

« **خدمات التوظيف:** تأخذ مبادرة تأسيس موقع الكتروني رسمي خاص بالتوظيف في دولة قطر اولوية قصوي. وستضع هذه المبادرة معايير لعمليات التوظيف الحكومي وتزيد من شفافيته كما ستوفر الوقت والجهد والموارد التي تبذل في البحث عن وتحديد المرشحين المناسبين لشغل الوظائف الشاغرة. اضافة الي ذلك، ستوفر هذه المبادرة بعض الخدمات القيمة ذات الصلة مثل كتابة السيرة الذاتية والارشاد المهني وتقديم معلومات حول قوانين العمل واللوائح المتعلقة بالتوظيف وكذلك فرص التدريب التي تسبق التوظيف.

ومن المستهدف إضافة مبادرات أخرى لبوابة حكومي خلال السنوات الخمس القادمة منها على سبيل المثال: مبادرة حماية المستهلك، خدمة تراخيص البناء، خدمات التأشيرة والإقامة، خدمات الإسكان والعقارات والأراضي.

إثراء الفوائد المجتمعية

التكنولوجيات الناشئة
حوكمة الإنترنت
أثر الإنترنت على المجتمع

برنامج ٩ // التعليم الإلكتروني

برنامج ١٠ // الصحة الإلكترونية

برنامج ١١ // الإنترنت والمجتمع

خلال السنوات الخمس الماضية ترسخت البرامج التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الطرق التي تقدم بها الرعاية الصحية والتعليم والخدمات العامة للمواطنين. وتضع هذه البرامج جل اهتمامها على بعض أكثر القضايا الحاحا في قطر مثل ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع ونظام تعليمي لا يوفر للطلاب المهارات التي تتناسب واحتياجات القرن الحادي والعشرين.

وقد عمل المجلس الأعلى للاتصالات بشكل وثيق مع المجلس الأعلى للتعليم والمجلس الأعلى للصحة لوضع أطر استراتيجية لبرامج التعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية على التوالي. وخلال السنوات الخمس القادمة، سيتم تطوير هذه البرامج وسيضاف إليها برامج جديدة منها على سبيل المثال مشروع الدراسة الجارية حاليا لمعرفة أثر التكنولوجيات الناشئة على المجتمع القطري.

برنامج ٩// التعليم الإلكتروني

وضع المجلس الأعلى للاتصالات بالتعاون مع المجلس الأعلى للتعليم استراتيجية للتعليم الإلكتروني في عام ٢٠٠٧. وعمل الأعلى للاتصالات مع الأعلى للتعليم على تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال عدة مبادرات «كشبكة المعرفة» المدرسية. وبعد تعديل استراتيجية التعليم الإلكتروني في ٢٠١١ واسناد المجلس الأعلى للتعليم مهمة تنفيذ جميع المشاريع الخاصة بالاستراتيجية المعدلة، بات دور المجلس الأعلى للاتصالات يتمثل في توفير الأطر الاستراتيجية للتعليم الإلكتروني ووضع معايير ومؤشرات مبنية على أسس إقليمية ودولية لقياس التقدم المحرز في برنامج التعليم الإلكتروني.

ويعد مشروع «شبكة المعرفة» المدرسية حجر الزاوية لدمج التكنولوجيا في النظام التعليمي القطري لبناء نظام تعليم عام متطور يواكب الأنظمة التعليمية العالمية. وقد أحدثت هذه الشبكة نشاطا وتحولا كبيرين في الصفوف الدراسية وخلقت جوا من الإبداع داخل الفصول. فيفضل هذه الشبكة يمكن الآن تخصيص وتصميم وسائل التعليم حسب متطلبات كل تلميذ وملاءمتها مع مستويات مهاراته واهتماماته الفكرية. كما بات بإمكان المعلمين التعاون مع بعضهم البعض لتطوير طرق التدريس وجعلها أكثر تشويقا وتحفيزا للطلاب. فالיום، أصبحت التكنولوجيا جزءا لا يتجزأ من رحلة تعليم الطلاب. وقد أظهرت نتائج تقرير «المشهد الرقمي في دولة قطر ٢٠١١» تحقيق قطر تقدما كبيرا في دمج تكنولوجيا المعلومات في نظام التعليم. وطبقا للتقرير: -

« ٩٨٪ من المدارس في قطر متصلة بخدمة الانترنت

« ٩٣٪ من المدارس مجهزة بإمكانيات الاتصال بإنترنت النطاق العريض

« حوالي ١٠٠٪ من معلمي المدارس وأساتذة الجامعات وطلاب الجامعات و٩٦٪ من طلاب المدارس يستخدمون أجهزة الكمبيوتر للأغراض التعليمية أو الشخصية

« حتى عام ٢٠١٠ تلقى ٧١٪ من معلمي المدارس تدريبا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ويتولى المجلس الأعلى للاتصالات أيضا قيادة مبادرتين هامتين في مجال التعليم الإلكتروني وهما مبادرتي «تقييم النضج الإلكتروني» و «المناهج الرقمية».

« **تقييم النضج الإلكتروني:** تقيس أداة تشخيص النضج الإلكتروني والتقييم الذاتي التي أنشأها المجلس الأعلى للاتصالات مدي دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتبنيها في كل مدرسة. وعبر هذه المبادرة، يمكن للمدارس تقييم مستوياتها الحالية في النضج الإلكتروني، ومقارنة نفسها مع المدارس الأخرى ووضع خطط العمل اللازمة لتحديث وتحسين التكنولوجيا بداخلها. وهذا المشروع الذي بدأ كتجربة رائدة في ٢٦ مدرسة عامة وخاصة، سيتم تنفيذه في مزيد من المدارس داخل الدولة خلال السنوات الخمس القادمة.

« **المناهج الرقمية:** من أجل تطوير المهارات الرقمية بين طلاب المدارس، سيطور المجلس الأعلى للاتصالات استراتيجية تسمح بإتاحة المحتوى الرقمي للأغراض التعليمية بما في ذلك منهجا دراسيا حول السلامة علي الإنترنت. وسيستمر المجلس الأعلى للتعليم في تطوير مناهج دراسية قائمة على المحتويات الرقمية يمكن استخدامها في كافة المدارس في قطر بدءا من الحضنة وحتى الصف الثاني عشر.

فيقود المجلس الأعلى للتعليم عددا من مبادرات التعليم الإلكتروني منها على سبيل المثال، مبادرة نشر نظم ادارة التعلم المتقدمة والتي تتيح للطلاب والمدرسين ومدراء المدارس وأولياء الأمور مشاركة المعلومات والتواصل عبر الانترنت - مبادرة تطوير أطر ومعايير تكنولوجيا المعلومات التي ستطبق في المدارس في قطر وتشمل نشر معايير تكنولوجيا المعلومات في المدارس الجديدة؛ ومبادرة إنشاء مكتبة الكترونية وطنية لتضم كتباً رقمية ومصادر أخرى للتعليم؛ ومبادرة التدريب علي تكنولوجيا المعلومات والتطوير المهني للمعلمين ومبادرة زيادة استخدام الشبكة الحكومية لتحسين مشاركة المعلومات بين المدارس.

برنامج ١. // الصحة الإلكترونية

تمثل المعلومات الدقيقة والصحيحة العصب الرئيسي لتوفير رعاية طبية وخدمات صحية ذات جودة عالية. وهناك كميات كبيرة من البيانات ينبغي تخزينها بصورة آمنة، خاصة تلك المتعلقة بسجلات المرضى وبالأظمة التي تدير تدفق العمل، والتي تعتبر كلها عوامل مهمة في سبيل توفير رعاية فعالة للمرضى، فكلما توفرت المعلومات للأطباء والعاملين في الرعاية الصحية، كلما كانت قراراتهم دقيقة وصحيحة. وقد انعشت الإنجازات التي شهدتها مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الآمال في مجال الرعاية الصحية والصحة العامة والأنشطة المتصلة بالصحة عموما وانعكست إيجابا على سبيل الإدارة الفعالة للمعلومات الطبية. فقد عززت تكنولوجيا المعلومات من قدرات مقدمي الرعاية الطبية في إجراء المهام التالية: -

تعزيز البنية التحتية للاتصالات

رفع الثقافة والمهارات الرقمية

تعزيز التنمية الاقتصادية

تحسين سبيل الوصول للخدمات العامة

إثراء الفوائد المجتمعية

حوالي ١٠٠٪ من
معلمي المدارس وأساتذة
الجامعات وطلاب
الجامعات و٩٦٪ من
طلاب المدارس
يستخدمون أجهزة
الكمبيوتر للأغراض
التعليمية أو الشخصية

« متابعة الحالة الصحية للمرضى

« تقديم رعاية صحية عالية الجودة لكل مريض

« تسريع البحوث ونشر النتائج

« تمكين الأفراد من تحمل مسؤوليات اكبر في مراعاة صحتهم

وقد عمل المجلس الأعلى للاتصالات مع المجلس الأعلى للصحة ومؤسسة حمد الطبية لصياغة استراتيجية الصحة الالكترونية الجاري تنفيذها حالياً، والتي ستسهم في تحسين خدمات الرعاية الصحية من خلال تحقيق مستويات أفضل في الوقاية والكشف والتشخيص والعلاج وإعادة التأهيل. وقد بدأت مؤسسة حمد الطبية والمجلس الأعلى للصحة جهود بناء نظام موحد للسجلات الصحية. وتلقي حوالي ٥٠٠ من الأطباء والممرضين بالفعل تدريباً على كيفية استخدام هذا النظام. وقد اكملت أربعة مستشفيات من بين ١٢ مستشفى دمج هذا النظام الذي أصبح معياراً رئيسياً في المستشفيات الجديدة في قطر.

وسيوصل الأعلى للاتصالات عمله مع المجلس الأعلى للصحة ومؤسسة حمد الطبية لرصد التقدم المحرز في برنامج الصحة الالكترونية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية وسبل تقديمها. ومن المبادرات الرئيسية التي يعمل المجلس الأعلى للصحة ومؤسسة حمد الطبية على وضعها حيز التنفيذ في مجال الصحة الإلكترونية: إنشاء نظام لتخزين بيانات الرعاية الصحية لتحسين الادارة والتخطيط؛ مبادرة بناء شبكة وطنية للرعاية الصحية تتميز بسرعة عالية؛ مبادرة تحديد معايير تكنولوجيا المعلومات في مجال الرعاية الصحية لضمان التشغيل البيئي والتوافق بين الأنظمة؛ مبادرة تطوير سجل صحي الكتروني متقدم لبيانات المرضى في قطر؛ مبادرة تنفيذ برامج لتبادل الصور وتكون مؤهلة للتشغيل التوافقي فيما بينهم؛ ومبادرة بوابة الصحة الالكترونية لتزويد المستخدمين بمعلومات صحية وخدمات تمكنهم من اتخاذ قرارات طبية دقيقة؛ وأخيراً مبادرة لتدريب العاملين بالمهن الطبية على تكنولوجيا المعلومات.

برنامج ١١ // الإنترنت والمجتمع

بينما تواصل قطر تقدمها في عصر الرقمية، سيرصد المجلس الأعلى للاتصالات من خلال برنامج الانترنت والمجتمع أثر حوكمة الانترنت على المجتمع القطري وتقدمه. وسيعمل هذا البرنامج بمثابة مركز لبحوث ودراسات المجلس لدراسة سياسات وتكنولوجيات واقتصاديات الانترنت. ويكمن الهدف الرئيسي لهذه البحوث في ضمان قدرة المجلس الأعلى للاتصالات على الاستجابة بفاعلية للتطورات التكنولوجية والسياسية والتنظيمية الناشئة وتحديد أكثر الأساليب فاعلية للأفراد والمؤسسات للاستفادة من الابتكارات التكنولوجية.

ومن خلال عمل برنامج الانترنت والمجتمع سيصبح المجلس الأعلى للاتصالات رائداً للفكر ومركزاً لأفضل الممارسات في مجال الاندماج والشمول الرقمي. وعلى مدى السنوات الخمس القادمة ستكون هناك عدة مبادرات رئيسية للتعريف بهذا البرنامج.

تعزيز البنية التحتية للاتصالات

رفع الثقافة والمهارات الرقمية

تعزيز التنمية الاقتصادية

تحسين سبل الوصول للخدمات
العامّة

إثراء الفوائد المجتمعية

التكنولوجيات الناشئة

تبحث هذه المبادرة في الكيفية التي تؤثر بها التطورات التكنولوجية الجديدة على الصناعة القطرية والمجتمع عموماً، كما ستبحث أمور أخرى لا تقل أهمية عنها ومنها: -

« كيف يمكن لقطر أن تعمل في اتجاه تحقيق بنيات تحتية مستدامة لأمد بعيد

« كيف يمكن تنفيذ التطورات الحادثة في الانترنت بسبل اقتصادية فاعلة من حيث التكلفة

وسيعمل المجلس الأعلى للاتصالات بصورة وثيقة مع الهيئات الحكومية الأخرى ورواد الصناعة عند التباحث حول هذه القضايا.

حوكمة الإنترنت

إن حوكمة الانترنت قضية هامة جداً، ويجب على جميع الدول القيام بوضع تشريعات محلية تضمن حقوق جميع الناس في الوصول إلى الانترنت في الوقت الذي تصون فيه كرامة وحقوق الجميع. وسيعمل المجلس الأعلى للاتصالات بالتعاون مع قطاع الصناعة والهيئات الحكومية الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني والمعلمين والمهتمين بهذه القضية على وضع أليات لإقامة مجتمع تكنولوجي معلومات واتصالات يتسم بالمسؤولية، مع غرس القيم الأساسية للانفتاح والشفافية والتعاون، كما سيعمل المجلس أيضاً مع المنظمات والأفراد لتأسيس جمعية للإنترنت في قطر Internet Society Chapter لتعمل كمندى لمناقشة القضايا المتعلقة بالإنترنت.

أثر الإنترنت على المجتمع

ستركز هذه المبادرة على دراسة تأثير الانترنت على حياة الناس الذين يعيشون ويعملون في قطر. وسيجرى المجلس الأعلى للاتصالات بحثاً حول توجهات وميول الناس نحو التكنولوجيا واستخدامها، وذلك من أجل قياس التغيرات التي تحدث بمرور الزمن وضمان تطبيق سياسات تحقق أقصى نفع للجمهور.

وتشمل المجالات التي سيتم التركيز عليها ما يلي: -

« **بناء مجتمع منقّف رقمياً** - والمجتمع المطّلع أو المثقف رقمياً هو

المجتمع الذي يتوفر لمواطنيه الموارد والتعليم والمهارات للدخول والمشاركة في التدفق الحر للمعلومات الموثوقة والمفيدة عبر طيف من المنابر المتنوعة

« **الشباب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات** - للتكنولوجيا أثر عميق

على كل مناحي حياة شبابنا، وفهم هذا الأثر - بدءاً من الكيفية التي يستخدم بها الشباب التكنولوجيا ووصولاً الى توجهاتهم ومواقفهم تجاه هذه التكنولوجيا - يعتبر أمراً هاماً لتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدة الشباب على تحقيق كل إمكانياتهم

دراسة اثر الانترنت
وحوكمته ستضمن قدرة
المجلس الاعلى للاتصالات
على الاستجابة بفعالية
للتطورات التكنولوجية
وكذلك ضمان امكانية
استفادة الشركات والأفراد
من الابتكارات التكنولوجية

وقواهم الكامنة. ويقوم المجلس الأعلى للاتصالات بإعداد دراسة شاملة لفهم الكيفية التي يتأثر بها الشباب القطريون بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويستعملونها في حياتهم اليومية. وتشارك لجنة من الأكاديميين والباحثين وصناع القرار والشباب في تحليل رائد للبيانات التي تم جمعها لعينة من ١٢٠٠ شاب قطري تتراوح أعمارهم بين ١١ و ٢٩ سنة. ومن خلال معرفة الكيفية التي تصل بها هذه المجموعة لمحتويات الإنترنت وكيفية تواصلهم مع بعضهم البعض، ستقدم النتائج رؤية عن الكيفية التي تشكل بها تكنولوجيا المعلومات هوية هؤلاء الشباب في علاقتهم مع أقرانهم. ويمكن استخدام هذه الدراسة في المستقبل لتقديم تقييم مقارن عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على هذه الفئة العمرية من الشباب والتي تمثل النسبة الأكبر في المجتمعات.

الاستراتيجية الوطنية للاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات

الخاتمة

بحلول عام ٢٠١٥ ستجنبي قطر فوائد هائلة من وجود قطاع تكنولوجيا معلومات واتصالات متين ومبتكر يدعم نمو اقتصاد مبنى على العلم والمعرفة ويجعل من قطر مركزا إقليميا لتكنولوجيا المعلومات كما يمكن كل أفراد المجتمع من إثراء حياتهم عن طريق استخدام التكنولوجيا بأسلوب مبتكر ومتطور

الخاتمة

رصد وتقييم التقدم المحرز

الخلاصة

رصد وتقييم التقدم المحرز

يتطلب نجاح تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٥ تعاون المجلس الأعلى للاتصالات مع كافة الجهات المعنية بالأمر ورصد التقدم المحرز في البرامج بانتظام من خلال المؤشرات الرئيسية للأداء وكذلك تقييم كل برنامج ومبادرة في المراحل الحرجة.

وسيضع المجلس الأعلى للاتصالات نظم ومعايير مبنية على أسس إقليمية ودولية لمتابعة وقياس التقدم المحرز في البرامج الرئيسية التي تندرج تحت المحاور الخمسة للاستراتيجية.

وسيقوم المجلس أيضا بإجراء دراسة مسحية سنوية لرصد مدى انتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاعات الدولة المختلفة (الأسر والأفراد، قطاع الأعمال، القطاع الحكومي، قطاع التعليم، قطاع الصحة، الرياضة والسياحة والقوى العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات). وسيتمكن المجلس من خلال هذه الدراسة من رصد وتقييم التقدم المحرز في تلك القطاعات.

الخلاصة

لقد ساعد نمو ونضوج سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة كبيرة خلال السنوات الماضية علي وضع أساس متين للتقدم في المستقبل.

لكن يظل هناك الكثير من العمل يتوجب إنجازه. فينبغي على دولة قطر تسريع جهودها من أجل الوفاء بالأهداف الطموحة للخطة. وتبين الاستراتيجيات والبرامج المبنية في هذه الخطة الطريق الى النجاح. وبينما ينسق المجلس الأعلى للاتصالات الجهود ويقود تنفيذ هذه الخطة، هناك دور مهم يجب أن تضطلع به كل الجهات المعنية ومنها الدوائر الحكومية التي ستحشد مواردها لتقديم برامج ومشاريع محسوسة. وسيلعب القطاع الخاص دورا رئيسا في تطوير وتوسيع البنية التحتية للجيل القادم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم منتجات وخدمات جديدة.

وكما قالت الدكتورة حصة الجابر الأمين العام للمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: « علينا جميعا في قطر أن نفخر بمدي ما حققه قطاع الاتصالات من تقدم وإنجازات. وكلنا ثقة بأننا سنمضي قدما نحو تحقيق المزيد من أوجه التقدم والازدهار».

20

الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

15